

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٠٥

الخميس ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة هولجين كويار	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال.	السيد موارايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء التزاع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/511)

1241657 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء التراع

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2012/511)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، أيرلندا، إندونيسيا، البرازيل، بلجيكا، بوروندي، تونس، جمهورية كوريا، جنوب السودان، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، كرواتيا، كندا، لكسمبرغ، ليبريا، ماليزيا، مصر، المكسيك، النرويج، نيبال، نيجيريا، نيوزيلندا، اليابان، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أوجين - ريشار غاسانا، الرئيس السابق للجنة بناء السلام والممثل الدائم لرواندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يواكيم فون رمسبيرغ، نائب الرئيس، ورئيس شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية في البنك الدولي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يشرع مجلس الأمن الآن في النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/70، التي تتضمن تقرير لجنة بناء السلام في دورتها الخامسة. وأود أيضا أن ألفت انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2012/511، التي تتضمن مذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهة من البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي مون، وأدعوه لأخذ الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشيد بمبادرة كولومبيا إلى عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، وأشكر وزيرة خارجية كولومبيا على ما اقتطعته من وقتها لترؤس هذه الجلسة.

لطالما اعترف المجتمع الدولي بالطابع الصعب والمتعدد الأبعاد لعملية الانتقال من الصراع إلى السلام والتنمية المستدامة. لقد ازداد نطاق ولايات مجلس الأمن. وتضطلع بعثاتنا الميدانية الآن بأداء مجموعة متنوعة لم يسبق لها مثيل من المهام. ونقوم على نحو متزايد بدمج الجهود المختلفة التي تجرى تحت راية الأمم المتحدة، وقد بدأنا ندرك أننا لن نصيب حظاً من النجاح إلا إذا عملنا في شراكة وثيقة مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية الأخرى، دعما للأولويات المملوكة وطنيا.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام عام ٢٠٠٥ بهدف تعزيز الجهود الجارية على أرض الواقع في البلدان المتأثرة بالصراعات. بيد أنه لا تزال هناك تساؤلات فيما يتعلق بمناط تركيز هذه الهيئات ومدى فعاليتها. بعد مرور سنتين على الاستعراض المتفاوت

النتائج لهيكل بناء السلام، نرى الآن مؤشرات على أنه قد شبّ عن الطوق، وأنه بدأ يحدث فرقا. ينطبق ذلك بشكل خاص على الحالات التي تعزز فيها لجنة بناء السلام والصندوق ومكتب الدعم كل منها الآخر، وتعمل يدا بيد مع وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ففي ليبريا، على سبيل المثال، عملت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة على أرض الواقع لتعزيز الجهود الميدانية القائمة في مجال إصلاح قطاع الأمن والعدالة. تساعد هذه المشاركة الجماعية على إنشاء أول مركز من بين خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن تعد عناصر أساسية لإستراتيجيتنا الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة وليبريا.

وفي سيراليون، ما فتئت اللجنة والصندوق يدعمان الجهود الرامية إلى تعميق الديمقراطية. وعلى مدى خمس سنوات، تطور هذا العمل من تعزيز مؤسسات الدولة، عبر إنشاء مفوضيات لمكافحة الفساد ولجان لحقوق الإنسان، إلى تمكين الجهات الفاعلة من غير الدول.

وفي غينيا، بعد أكثر من ٥٠ عاما من هيمنة العسكر، انتقل البلد إلى الحكم الديمقراطي، ونحن ندعم الخطوة ذات الأهمية الحاسمة المتمثلة في إجراء تعداد للعسكريين، وتوفير برنامج التقاعد لـ ٤ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين.

لكن بطبيعة الحال، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات نستطيع من خلالها تعزيز أثر أدواتنا لبناء السلام.

أولا، ينبغي للجنة أن تبذل المزيد من الجهد للاستفادة من عضويتها الفريدة ومن قدرتها الجماعية على تعبئة الموارد. ومن خلال الرسائل المتميزة التي تكمل رسائل الآخرين، تستطيع اللجنة أن تعزز جهود الجهات الفاعلة الوطنية، والدول الأعضاء، وأسرة الأمم المتحدة في المقر وعلى أرض الواقع.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تستديم التركيز على بناء السلام على المدى الطويل. ويمكن لإسهام اللجنة أن يكون ذا قيمة خاصة في حشد الالتزام الدولي لما بعد المدد المحدودة لبعثات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ثالثاً، قد تكون لجنة بناء السلام قادرة على إضافة قيمة كبيرة في بعض الحالات التي لا تمت للبعثات بصلة، حيث تستفيد السلطات الوطنية ويستفيد المنسقون المقيمون من دعم المنظمات الحكومية الدولية. وبغية أن تحقق اللجنة كامل إمكاناتها، ينبغي لمجلس الأمن أن يوفر قدرا أكبر من الوضوح إزاء أي مشورة يريد من اللجنة لدى إجراء المداولات وتحديد الولايات. ومن شأن ذلك أن يساعد إدارات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة في الميدان على التنسيق مع اللجنة، ويحد من خطر الازدواجية.

إن الأمم المتحدة ملتزمة بتعظيم إمكانات لجنة بناء السلام، وهيكل بناء السلام الأوسع نطاقا. وبمساعدة من مكتب الدعم وبتآزر مع الكيانات الرائدة التشغيلية، يمكن لتأثير اللجنة في الميدان أن يزداد قوة. وتعمل الأمم المتحدة أيضا على تعزيز تعاوننا مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. ونحن ملتزمون أيضا بدعم النموذج الجديد للشراكة بين البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات وشركائها في التنمية، كما توخته في العام الماضي مجموعة البلدان السبعة وشركاؤها في الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة.

ولكننا بحاجة إلى الدعم من الدول الأعضاء، بما في ذلك من اجل صندوق بناء السلام. ولقد أثبتت لجنة بناء السلام نفسها كأداة تمويلية حسنة التوقيت ومرنة عندما تكون

احتياجات بناء السلام أكثر حدة وعندما تتوفر بعض الموارد القليلة الأخرى للتدخل المبكر في مرحلة ما بعد الصراع.

وكما بينت في برنامج عملي لولايتي الثانية، فإن دعم الأمم التي تمر بمرحلة انتقالية هو أولوية قصوى وفرصة الأجيال بالنسبة إلى الأمم المتحدة. لدينا الكثير من العمل أمامنا. ولكن إذا عملت معاً أسرة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمنظومة المتعددة الأطراف بنطاقها الواسع دعما للاستراتيجيات المملوكة وطنياً، يمكننا أن نؤثر تأثيرا أكبر بكثير مما يمكن أن يحققه أي كيان واحد بمفرده. هذا هو ما نحن مدينون به للشعوب التي نخدمها. وإننا نتطلع إلى تعميق هذا العمل معا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد غاسانا.

السيد غاسانا (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي أن أعرض التقرير (S/2012/70) للجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة.

لقد قطعنا شوطا طويلاً لتقدير حتمية استكمال الاستثمار في صنع السلام وحفظ السلام برؤية طويلة الأمد بغية تحقيق السلام المستدام. نحن نعلم اليوم أن بناء السلام أكثر من مجموعة أنشطة ومهام يُكلَّف بها ويجري تنفيذها واستعراضها. إنما بناء السلام هو حالة ذهنية – ثقافة وضع السياسات، وتخطيط وتمويل وتنفيذ أنشطة في حالات ما بعد الصراع. ونعلم اليوم أن بناء السلام هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة الأمور التي تشمل جميع الجهود الرامية إلى إرساء أسس التنمية المستدامة والمرونة التي تتصف بها المجتمعات والمؤسسات. واليوم، لدينا المنبر الذي يمكن أن يساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تصور هذه الرؤية الطويلة الأمد لتحقيق السلام واستمرار الاهتمام بالأولويات الحاسمة. واليوم، لدينا لجنة بناء السلام التي لا يزال يتعين علينا الاستفادة من إمكاناتها الكاملة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير قيد الاستعراض اليوم، استجابت لجنة بناء السلام لطلب المشورة والمساعدة من جمهورية غينيا، وبذلك أصبحت البلد السادس الذي يوضع على جدول أعمال اللجنة. والقرار الايجابي الذي اتخذته اللجنة استجابة لطلب المشورة من جانب غينيا مرحلة جديدة في تطور عمل اللجنة. إنه بلد لم يخرج من صراع مسلح، وليس على جدول أعمال المجلس، ولم يجرِ نشر بعثة فيه. فلجنة بناء السلام في غينيا تواجه تحديا جديدا يتمثل في مرافقة البلد الذي يمر بمرحلة انتقالية سياسية واجتماعية – اقتصادية حاسمة.

وفي البلدان الخمسة الأخرى على جدول أعمال اللجنة – بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا – بيساو، وليبريا، وسيراليون – تواصل اللجنة مرافقة كل بلد خلال مختلف مراحل بناء السلام والتحديات التي تواجهه.

ولقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا الجهد الأوّلي الذي بذلته اللجنة استجابة للقرار ١٩٤٧ (٢٠١٠) بشأن نتائج استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة. وفي بداية العام، اعتمدت اللجنة بشأن عملها خارطة طريق بوصفها إطارا تنفيذيا للتوصيات المنبثقة من الاستعراض، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز تأثير اللجنة في الميدان.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على مجرد عناصر ثلاثة من التقرير السنوي المعروض علينا اليوم.

أولاً، يؤكد التقرير على الأنشطة التي اضطلعت بها مختلف تكوينات اللجنة بغية الاتصال بعدد من الأطراف الفاعلة الهامة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وإشراكها في العمل. ونظرا للطابع المعقد لتحديات بناء السلام وتعدد الجهات الفاعلة، فإن الحاجة إلى التماسك والشراكات لا يمكن المغالاة بها.

ولقد جرى تحديد بناء وتعزيز الشراكات مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة كمجال رئيسي للقيمة المضافة المحتملة للجنة. وفي هذا الصدد، كرست اللجنة معظم جهدها ووقتها للتعامل مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وبالنسبة خصوصاً إلى مصرف التنمية الأفريقي، فإن الفترة المشمولة بالتقرير أرست الأساس للشراكة العميقة والمتنوعة التي تعد بتوحيد عمل اللجنة والبنك في البلدان المدرجة في جدول الأعمال.

ثانيا، تتمتع اللجنة بقدرة هائلة على تعزيز المعرفة وتبادل الخبرات. وتحقيقا لهذه الغاية، استضافت حكومة رواندا، إلى جانب لجنة بناء السلام وبالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي، اجتماعا رفيع المستوى حول موضوع ”بناء السلام بعد انتهاء النزاع: تجربة رواندا“، انعقد في كيغالي بتاريخ ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد مثّل هذا الحدث جهدا مبتكرا من جانب اللجنة كي تكون بمثابة منبر لتعزيز تبادل الخبرات بين البلدان الستة المدرجة في جدول أعماله، وغيرها من البلدان التي تعمل على تنفيذ عمليات بناء السلام وبناء الدولة. وهناك حاجة حقيقية الى تعزيز هذا النوع من التعاون في ما بين بلدان الجنوب. واللجنة هي الأنسب كي تصبح منبرا لمثل هذا التعاون.

ثالثاً، واصلت اللجنة إعطاء الأولوية للحاجة إلى تعزيز التفاعل مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولدورها الاستشاري. والإحاطات الاعلامية من رؤساء التشكيلات القطرية الخاصة بكل بلد أصبح يجري تقديمها لمجلس الامن بانتظام قبل نظر المجلس دوريا في اوضاع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة والولايات المتعلقة بها. كما شهد عام ٢٠١١ اجراء المجلس حوارات تفاعلية غير رسمية في بعض الحالات القطرية.

وقد أبرز بشكل خاص الاستعراض لعام ٢٠١٠ الإمكانات الرامية الى تطوير علاقة دينامية بين اللجنة والمجلس. وهناك أربعة عشر عضوا من أصل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر هم حاليا أعضاء في لجنة بناء السلام في مختلف تشكيلاتها. وتوفر العضوية المشتركة واجهة طبيعية يمكن أن تيسر استفادة المجلس من مشورة اللجنة بشكل أكثر استباقا وانتظاماً. وأود أن أكرر وجهة نظر الأمين العام بشأن ضرورة توضيح المجلس للمجالات المحددة التي يمكن فيها التماس مشورة لجنة بناء السلام.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا التطور المستمر لعلاقة اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكان الحدث الخاص الذي جري تنظيمه بصورة مشتركة عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من الصراع شاهداً على دور اللجنة المتنامي في المطالبة باتباع نهج متكامل لبناء السلام، بما في ذلك من خلال التركيز المستحق على البعد الاجتماعي – الاقتصادي لبناء السلام.

وثمة حاجة لتمكين لجنة بناء السلام من أن تصبح المنبر المركزي للأمم المتحدة لتقديم الدعم للبلدان الخارجة من الصراع التي تتطلع إلى المشاركة المستمرة بينما تتولى المهمة الشاقة في بناء القدرات الوطنية وقدرات المؤسسات. إلا أن التحدي الذي يواجه اللجنة في استيفائها لكامل إمكاناتها يكمن في ضمان أن يحظى عملها بدعم درجة عالية من الالتزام السياسي من جانب الدول الأعضاء والقيادة العليا للأمم المتحدة. هذه هي مسؤوليتنا المشتركة التي يجب أن نتحملها بالالتزام الكامل.

وكما أشار المُيسِّران المشاركان لتقرير استعراض عام ٢٠١٠، ”ينبغي للاستعراض أن يكون دعوة للانتباه من أجل تعزيز العزم الجماعي للتعامل مع عملية بناء السلام بطريقة أكثر شمولاً وإصراراً“ (S/2011/41، الفقرة ١٠٧). ويحدوني

الأمــل في أن ينقلنا نقــاش اليوم خطوة أخــرى صوب تحقيق كامل قدرات اللجنة.

الرئيســة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد غاسانا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مؤمن.

الســيد مؤمن (تكلــم بالإنكليزية): ســاعدت لجنة بناء الســلام، خلال ما يزيد قليلا على ســتة أعــوام، بالدعم القيم من صندوق بناء الســلام ومكتب دعم بناء الســلام، في توليد التركيــز الذي تشــتد الحاجة إليه علــى التحديات المعقدة التي يواجهها بناء الســلام في مرحلة ما بعد الصراع. وكما أشــار الأمين العام عن حق، بينما لم تتحق بعد إمكاناته الكاملة، بدأ الهيكل في إظهار علامات على مدى قدرته. وقد ســاهم حقا تقرير الاســتعراض لعــام ٢٠١٠ في تجديد التزامنا بتعزيز البنية وضمان قدرتها على تلبية كامل إمكاناتها.

في البدايــة، أود أن أنــوه بالدور البناء الــذي يضطلع به رؤساء تشكيلات اللجنة كل وتشكيلته. واستنادا إلى خبراتهم في العمــل مع البلدان المدرجة في جدول الأعمال وفي الميدان، تكتسي مدخلاتهم في هذا البيان قيمة لا تقدر بثمن.

وكمــا هو مبــين في تقريــر لجنة بناء الســلام الســنوي (S/2012/70) وفي ورقة المفاهيم التي أعدتها الرئاســة من أجل هذا النقــاش (S/2012/511)، هناك حاجة لفهم أفضل لطبيعة دور اللجنــة ونطاقه. وإذ تواجــه اللجنة التوقعات والتحديات المتنوعــة، ستســتفيد بالتأكيد من صياغة مشــتركة لإمكاناتها وحدودها الحقيقية. وتمثل هذه المناقشة فرصة ينبغي الاستفادة منها بشكل كامل. لذلك سأتحدث بصراحة.

صممت لجنة بناء السلام، كهيئة حكومية دولية مكرسة لتلبيــة الاحتياجــات الخاصة للبلــدان الخارجة مــن الصراع، لضــرورة ضمــان التزام مجموعة واســعة من الجهــات الفاعلة العالمية الأكثر أهمية. وتشــمل هذه الجهــات أعضاءها، الذين ينتقون من عضوية الهيئات الرئيسية الثلاثة ومن أكبر المساهمين الماليين والمساهمين بالقوات والشرطة في الأمم المتحدة. وتشمل أيضا الجهات المؤسســية المانحــة والجهات الفاعلــة الإقليمية. ويشــير هيكل العضويــة الفريد إلى إمكانية اســتفادة لجنة بناء السلام من القدرات الجماعية والسياسية والمالية والتقنية للدول الأعضاء فيها ومؤسســاتها الشريكة في دعم الأهداف الوطنية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وخلافــا لهذه التوقعات، نفذت أعمال اللجنة في حالات كثــيرة للغايــة مــن خلال الجهــود الفرديــة التي تبذلهــا قيادة التشــكيلات القطريــة، وفي حالات نادرة، مــن قبل الأعضاء المهتمة القليلة. ولسوء الحظ لم تُفعَّل الإمكانات الكاملة لذلك المنبر السياسي الفريد، الذي يتألف من الجهات الفاعلة العالمية الأكثر تأثيرا. ويدعو هذا البيان إلى التفكير الجاد.

غــير أن لجنة بناء الســلام تمكنــت، في الوقت ذاته وعلى الرغــم مــن هذه الصعوبــات، من إظهار علامــات إمكانياتها الواســعة في مجال المواكبة والدعوة السياسية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمكنت من إضفاء الشرعية على جهود وطنية جادة وجهود بذلتها الأمم المتحدة لبناء الثقة بين الجهات السياســية في حالــة ســيراليون في عــام ٢٠٠٩؛ والتعامل مــع التوترات المصاحبــة للعمليات الانتخابيــة في بوروندي في عام ٢٠١٠، ودعــم تطوير القدرات الوطنية للشــرطة وســيادة القانون في ليبيريــا منذ عام ٢٠١١؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا، مما أدي بشــكل ملحوظ إلى الانتهاء من أكبر مشــروع تقاعد للعسكريين في تاريخ البلد في أواخر عام ٢٠١١، وتوفير الدعم الفعال للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في غينيا – بيساو في آذار/مارس الماضي.

إن الشــراكة مــع المؤسســات المالية الدوليــة أيضا مجال أظهرت فيه لجنة بناء الســلام علامات الإمكانية. وفر الانتهاء

مؤخرا من استراتيجيات الحد من الفقر الجديدة في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى فرصة لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ودمج أولويات بناء السلام في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والبرمجة لكلا البلدين. أما في حالة غينيا - بيساو، دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تخفيف عبء الدين بشكل كبير، الأمر الذي ساهم في توليد حلقة اقتصادية حميدة في البلد. وفي حالة غينيا، دخل البنك الدولي في شراكة مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين لبناء السلام لإطلاق مشروع شبكات الأمان الاجتماعية الإنتاجية التي من شأنها توفير فرص العمل لما يقرب من ٢٤ ألفا من الشباب والنساء.

أظهر اجتماع كيغالي الرفيع المستوى الذي عقد العام الماضي قدرة لجنة بناء السلام على تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أولويات بناء السلام الحاسمة والمتكررة، مثل تنسيق المساعدات والتنسيق بين الجهات المانحة، والمصالحة الوطنية، وإعادة الإدماج وتوفير فرص العمل، وإصلاح قطاع الأمن والعدالة.

فمن الصعب تصور كيف سيتمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة من الاستفادة من هذه الإمكانات في ظل غياب الالتزام السياسي من فرادى الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، لتقديم جهود ناجحة للجنة بناء السلام. ينبغي للأمم المتحدة والشركاء الآخرين اعتبار لجنة بناء السلام فرصة ومصدرا للدعم، وليس منافسا أو طبقة إضافية من البيروقراطية.

وفي الوقت ذاته، يجب على لجنة بناء السلام أيضا بذل جهد كبير لتعزيز مكانتها والقيمة المضافة. يجب أن نستمر في صقل وتكييف صكوك اللجنة وأشكال المشاركة مع الاحتياجات المتغيرة والظروف على المستوى القطري، وتعزيز الروابط مع قيادة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في الميدان وفي المقر؛ واستكشاف نهج عملية لتيسير تعبئة الموارد؛ وتطوير سبل لتقييم التقدم المحرز في مجال بناء السلام. وتحتاج لجنة بناء السلام، بغية تحقيق هذه الأهداف، إلى الدعم المستمر والمتزايد من مكتب دعم بناء السلام وغيره من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة المشاركة في بناء السلام.

ومن الأمور التي لها وجاهتها أن تعقد هذه المناقشة بشأن إمكانيات لجنة بناء السلام وحدودها تحت رعاية مجلس الأمن، باعتباره إحدى المؤسستين المسؤولتين عن اللجنة، جنبا إلى جنب مع الجمعية العامة. وبالنظر إلى حقيقة كون مجلس الأمن يواجه عدداً متزايداً باطِّراد من الأوضاع التي يتعيَّن عليه أن يتصدى لها، فإنه يمكن للجنة بناء السلام أن تؤدِّي دوراً مفيداً في التخفيف من أعباء المجلس، عَبْر العناية بحالات غير مُدرَجة في جدول أعمالها المباشر. لذا، فإننا نتطلَّع إلى أفكار واقتراحات مبتكَرة من أعضاء المجلس. وفي غضون ذلك، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض الأفكار الأوليّة التي اقترحتها مجموعة الرؤساء، والتي يمكن أن تُشكِّل إطاراً لتعزيز هذه الروابط والمضيّ بها قُدُماً.

أولاً، ينبغي توطيد العلاقات بين مجلس الأمن والتشكيلات المحددة القطر وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. ويمكن لمثل هذه العلاقة أن تُثبت وجودها بشكل أكثر أهمية، حين يكون المجلس في طور إعداد أو تجديد ولاية لبلد تُعنى به لجنة بناء السلام. كما يمكن لقرارات المجلس أن تشمل طلبات محددة بالمشورة من لجنة بناء السلام، بشأن المجالات ذات الأولوية المرتبطة بالبلد المعني. ومن شأن ذلك أن يساعد المجلس على تلقِّي المزيد من التحليل المركَّز المتعلِّق بمسائل تتفاوت من الروابط بين الأمن والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية، إلى توافق الجهات الفعَّالة الرئيسية على الأولويات الوطنية، وفُرَص

الارتباط بالمبادرات العالمية ذات الصلة، ووضع الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى في البلد المعني.

ثانيـاً، إنني أشـاطر الأمين العـام اعتقاده بـأنَّ لجنة بناء السـلام تستفيد من وضوح تقاسـم الأدوار والمسؤوليات مع القيادة العليا للأمم المتحدة في الميدان. فمثل هذا الوضوح يُيسِّر بناء علاقات متداعمة بشكل يرتقي بتنفيذ ولايات المجلس إلى المسـتوى الأمثل، ويسمح بإيجاد رسائل وارتباطات متَّسقة مع الجهـات الوطنية الفاعلة. ويجب أن نُطمئن القيادة العليا للأمم المتحدة في الميدان إلى أنَّ لجنة بناء السلام ملتزمة بدعم دورها الميداني، وأنَّ تعاونهما أساسي لأعمال اللجنة.

ثالثاً، يمكن لمشـورة لجنة بناء السلام أن تكون ذات أهمية قصوى، لدى نظر المجلس في الانتقال من صيغة إلى أخرى في مشاركة الأمم المتحدة. ومن المتوقَّع لهذه المشورة أن تستند إلى تقييم التقدُّم في الجهود الوطنية لبناء السـلام، وتقييم مسـتوى الدعـم والالتزام من المجتمع الدولي، وتقييم القدرات المحددة المطلوبـة لفريـق الأمم المتحـدة القطري، علـى مواصلة دعم جهود بناء السلام البعيد المدى في البلد المعني.

رابعـاً وأخيراً، هناك حاجة إلى تبادل دوري للمعلومات مع المجلس، بشـأن الفرص والمخاطر المحددة القطر. وهذا ما يسـاعد المجلس على تحديد المجالات التي ينبغي فيها السـعي إلى مشـاركة واتِّساق أوسع من جانب منظومة الأمم المتحدة والمجتمـع الدولي وبلوغهما في التوقيت المناسـب. ورؤسـاء التشـكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام يُقدِّرون تقديراً عالياً الفرص الممنوحة لهم، لإحاطة المجلس رسمياً بشأن الحالة في البلدان المعنية.

كما أننا نُحيِّي المبادرة التي قام بها بعض رؤسـاء المجلس في تنظيـم حـوارات تفاعلية غير رسمية بشـأن مسـائل محددة القطر. وكخطوة إضافية، على سـبيل المثال، لا بُدَّ من التفكير في اسـتخدامٍ أكثر منهجية ودورية للشـكل المحدد القطر غير الرسمي، ربما على أساس فصلي. ويمكن لهذه التبادلات المنتظمة والموضوعيـة أن تكون ذات قيمة عظيمـة لدى مجلس الأمن، قُبيـل زياراته الميدانية للبلدان المُدرَجـة في جدول أعمال لجنة بناء السـلام. كما يمكنهـا أن تركِّز على المسـائل المواضيعية والإقليمية المتعلقة بأكثر من تشكيلة محددة القطر واحدة، ومن بينها المخاطر الناشئة، كالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية مثلاً.

وبالإضافـة إلى ذلك، يمكن أيضاً لحوارٍ تفاعلي سـنوي، لـدى النظر في التقرير السـنوي للجنة بناء السـلام، أن يعالج مسائل أوسـع تتعلق بالنظام ذات اهتمام مشترَك. وإننا نتطلّع إلى مناقشة هذه الاقتراحات وسواها في إطار العضوية الكاملة للجنة بناء السلام، وفي سياق الحوار غير الرسمي المُخطَّط له.

ومن الأساسي ألاَّ تعود البلدان المُدرَجة في جدول أعمال لجنة السلام إلى النزاع. لذا، يتعيَّن علينا أن نواصل تركيزنا على تعزيز أثر لجنة بناء السلام في الميدان. وينبغي لهذا الأثر أن يبرز بشـكل نموذجي عَبْر تمكين الجهات الوطنية الفاعلة من امتلاك وقيـادة عملية بناء السـلام، وضمان أن تكـون الأمم المتحدة والجهـات الفاعلـة الرئيسـية الأخرى في وضـع يُتيح لها دعم هذا المسـعى. وستثابر لجنة بناء السلام على إذكاء أمل القيادة الوطنية وتيسير جهودها لتحقيق السلم والأمن المستدامَين.

كمـا أنَّ هدفنا هو تزويد جميع الجهـات الوطنية الفاعلة المعنية بفرصة سـانحة لبناء مجتمعات ومؤسسات حصينة. وما من شكٍّ في أنَّ هذا هو هدف

مجلـس الأمن والعضوية الأوسـع في الأمـم المتحدة. إنَّه هدف لا يمكن تحقيقه إلاَّ إذا اسـتطعنا شحذ الإرادة والالتزام السياسيين الضروريين.

وختاماً، أدعو الجميع إلى اعتبار هذه المناقشة فرصة لإعادة الالتزام بإعطاء الأولوية لاحتياجات وتطلُّعات شعوب البلدان

المتضررة بالنزاع أو الخارجة منه قبل أيِّ شيء آخر. وأذكر أنّه لا يمكن لأيٍّ من بلدان ما بعد النزاع، أو البلدان المتدنية الدخل أو الهشَّة، أن يُحقِّق هدفاً وحيداً من الأهداف الإنمائية للألفية، لكن ثمة أمل بأنَّ البلدان التي تستطيع أن تحدَّ من العنف، يمكنها أن تحقِّق بعض أسرع المكاسب الإنمائية أيضاً. لذا، ينبغي أن تكون التزاماتنا بصلابة الصخر وبعيدة المدى، ويجب أن نكون مثابرين. وبالجهود المتضافرة للمجلس، سنفوز.

الرئيسة (تكلّمت بالإسبانية): أشكر السيد مؤمن على إحاطته الإعلامية.

أُعطي الكلمة الآن للسيد فون آمسبرغ.

السيد فون آمسبرغ (تكلّم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والسفيرين مؤمن وغاسانا على قيادتهم في هذا المسعى البالغ الأهمية. وأشكركم، سيادة الرئيسة، على دعوة البنك الدولي لإحاطة المجلس بشأن التقدُّم في تمتين وتعميق الشراكة مع الأمم المتحدة، لدعم بناء السلام والتنمية في البلدان ذات الأوضاع الهشَّة.

إنني أحمل معي اليوم التمنيات الطيبة من رئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، الذي تولّى الرئاسة منذ أسبوع فقط. وهو يتطلّع إلى العمل في الأسابيع والأشهر المقبلة بالتعاون الوثيق مع جميع شركائنا، بشأن كيفية تعميق وتمتين تعاوننا، ولا سيَّما في ما يتعلق بكيفية جعْل عملنا الميداني في حالات النزاع والأوضاع الهشَّة أكثر فعالية في المستقبل.

لقد شهدنا في السنوات الـ ٢٠ الماضية تقدُّماً كبيراً في الحدِّ من الفقر عالمياً، لكنَّه كان تقدُّماً غير متكافئ. ومسائل النزاع والهشاشة والعنف هي من أكبر العقبات أمام التنمية. فالدول الهشَّة والمتضررة بالنزاع هي الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأودّ أن أكتفي ببعض الملاحظات المتعلِّقة بكيفية ارتقاء البنك الدولي بجهوده الذاتية، لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية في تلك الحالات المحددة، وأن أتكلَّم عن شراكاتنا المتزايدة، وأقدم بعض التعليقات بشأن التطوُّرات المستقبلية.

فعلى صعيد جهودنا في السنتين الماضيتين، حين أعددنا تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١، بشأن النزاع والأمن والتنمية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، قرَّرنا توسيع نطاق عملنا وتكثيفه في حالات النزاع والأوضاع الهشَّة. وها نحن الآن نضع موضع التنفيذ تلك الوثيقة التي نقلتنا إلى مسارٍ جديد. وقد لاحظنا أنَّ الاتفاق الجديد للمشاركة الدولية في دعم الدول الهشة، الذي أُعِدَّ في بوسان، في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي صادق عليه نحو ٤٠ بلداً، ينطوي على بعض المبادئ نفسها للشراكات الأكثر فعالية دعما لتلك البلدان الشريكة. ويدعو الاتفاق الجديد وتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ المجتمع الدولي إلى مراجعة الأسلوب الذي يعتمده في حالات الهشاشة والنزاع.

ولا يمكن تجاوز التحدِّيات التي تواجه البلدان الهشَّة والمتضررة من النزاع، على أساس قصير المدى أو بحلول جزئية، في غياب المؤسسات التي توفِّر للشعوب الأمن والعدل والعمالة. ويجب على المساعدة الإنمائية أن تدعم السلام وأهداف بناء الدولة وأن تسير معهما يداً بيد. ونحن في البنك الدولي نقوم بأربعة تغييرات كبرى بشأن كيفية قيامنا بعملنا في حالات الهشاشة والنزاع.

أولاً، إننا ننفِّذ الاستراتيجيات بشكل مختلف. فاستراتيجياتنا القُطرية للدول الهشَّة والمتضررة من النزاع، تتركَّز الآن على دعم السلام وأهداف بناء الدولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال برامج ندعمها.

ثانيا، إننا نقوم بالتمويل على نحو مختلف. فنحن نعمل مع شـركائنا في المؤسسـة الإنمائية الدولية وصندوق البنك الدولي من أجل أشـد البلدان فقرا لطرح مقترحات ترمي إلى تبسيط وتعديل إطار عمل الموارد المخصصة للحالات الهشـة والمتأثرة بالصراع والإسراع في طرحها.

ولدينا أيضا صندوق الدولة وبناء السلام الذي نستخدمه بوصفـه صندوقا رائدا لتنفيذ الأفـكار الواردة في تقرير التنمية الدوليـة لعـام ٢٠١١، والاتفـاق الجديد للمشـاركة الدولية في الدول الهشـة. وفي الحقيقة، إن تنسـيق الأدوات المالية أمر هـام لنا جميعا لكفالة التماسـك في النُهج التي نتبعها في تناول الحالات الهشـة والمتأثرة بالصراع. لذلك، شـرعنا في مناقشة بشـأن المواءمة بين صندوق بناء الدولة والسـلام التابع للبنك الدولي مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السـلام وبشـأن كيفية تعلم أحدنا من الآخر.

ثالثـا، نعمل بصورة مختلفة. فنحن نعمل أيضا على وضع اتفاق مـن الإصلاحات الداخلية لتمكـين الدخول في مجازفة مفهومة، واستجابة للبيئات المتغيرة على نحو أكثر عملية وفطنة، والمزيد من التنفيذ العملي لدعم الأفرقة الشـريكة، واتباع نُهج جديدة لقياس النتائج.

رابعـا، إننا نسـتخدم مواردنا البشـرية على نحو مختلف. ومجموعة البلدان السـبعة الموسـعة المكرسـة للـدول الضعيفة والمتأثـرة بالصراع قد تتحدنا بقولها أنها تحتاج إلى قضاء المزيد مـن الوقـت في الميدان مع كبـار المختصـين في التكنولوجيا، والعمل بصورة أوثق مع الشركاء في الأمم المتحدة والوكالات الأخـرى. واسـتجابة لذلك، فقد أنشـأنا مركـزا جديدا في نيروبي، وهو المركز العالمي المعني بالصراعات والأمن والتنمية، ونعمـل على زيادة عـدد موظفينا المتواجديـن في عدة بلدان متأثرة بالصراع.

أود الآن أن أنتقـل إلى الشـراكة وعملنـا مـع لجنة بناء السـلام. إن الاتفاق الجديد ومجموعة البلدان السـبعة الموسعة يتطلبان ملكية وطنية أقوى لاستراتيجيات التنمية وبناء السلام ومن أجل حشد الشركاء الإنمائيين لدعم تلك الاستراتيجيات. ولتحقيق تلك الأهداف، لا بد لنا من أن نرى درجة أكبر من التماسـك من خـلال هيكل تقديم المسـاعدة الدولية، وكثيرا مـا يكون مجزأ جدا، ومدمـج إلى حد كبير بين التنمية والأمن والمساعدة الإنسانية والدبلوماسية. ذلك هو المكان الذي يمكن فيـه للجنة بناء السـلام أن تؤدي دورا أساسـيا في سـد تلك الفجـوات كما فعلت في الماضي. إن التبـادلات المنتظمة التي يجري التشـجيع عليها بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والبنك الدولي أساسية في تحقيق ذلك التناسق.

أيد البنك الدولي عمل لجنة بناء السلام منذ تأسيسها قبل ست سـنوات. وقد انخرط بهمة في جميع تشكيلاتها المخصصة لكل بلد بعينه، وننسق جهودنا جيدا.

وقـد وفرت اللجنة معطيات وتوجيهـات مفيدة لأفرقتنا القُطرية. وإني أشـعر بالتشـجيع إذ أرى أن تشكيلات اللجنة الخاصة ببلدان معينة تعمل على تحسـين التنسيق والتماسك في الميدان. وأن الاقتراح الذي تقدم به السـفير مؤمن يوفر سبيلا واعدا لتعزيز أثر اللجنة.

خلال فترة السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية، استمرت الشـراكة بـين الأمم المتحـدة والبنك الـدولي في الزيادة على الصعيدين المؤسسـي والقُطري. ويتعـاون فريقنا أكثر من أي وقـت مضى لكي يضمن اتسـاق اسـتراتيجياتنا واسـتجابتنا بطريقـة تكميلية. ونشـهد تقدمـا في جميع مناطق التشـكيلة القُطريـة لبلـدان معينـة، وفي جميع البلدان السـتة المدرجة في جدول الأعمال. لقد ذكر بالفعل السفير مؤمن بعض المبادرات المشتركة.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى نعمل مع الرئيس البلجيكي السابق بشأن وضع برنامج مشترك لدعم الحكومة والشركاء الإنمائيين.

وفي ليبيريا، ننسق استراتيجية مساعدتنا القُطرية المقبلة مع التنفيذ الذي يقوده البلد للاتفاق الجديد وجهود لجنة بناء السلام التي تترأسها السويد.

وفي بوروندي، نعمل بالاشتراك مع الرئاسة السويسرية وندعم بصورة مشتركة الحكومة في تنظيم اجتماع للشركاء في هذا الخريف.

وفي سيراليون، ساعدت قيادة الرئاسة الكندية جميع الشركاء على تأييد خطة التغيير، ونعمل حاليا على تنسيق الجهود في المجال الحيوي المتمثل في استحداث الوظائف.

وفي غينيا بيساو، يعمل البنك الدولي والرئاسة البرازيلية على رص الصفوف لدعم البلد في التوصل إلى نقطة القرار بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وفي غينيا، كما ذكر السفير، نتعاون تعاونا وثيقا مع الحكومة وسفير لوكسمبورغ بشأن عدد من القضايا الهامة، بما في ذلك استحداث الوظائف، ونستكشف الطرق للمزيد من الانخراط في ميدان إصلاح القطاع الأمني.

إن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تعمل على تعزيز التنسيق بشأن إطار عمل تقييمات ما بعد انتهاء الأزمة كما يدل بفعالية المثال الأخير للتقييم المشترك في اليمن.

بالإضافة إلى ما ذكرته عن التعاون على صعيد البلد، لدينا تعاون مواضيعي في برنامج مشترك لتنسيق استحداث الوظائف والتعاون في مجال العدالة والأمن.

ونعمل أيضا لكي نتناول التنفيذ في الميدان على نحو أكثر فعالية. ويعمل البنك الدولي والأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على استعراض اتفاق المبادئ الاستئمانية الذي ييسر التنفيذ من جانب الصناديق الاستئمانية التي يديرها الآخر، في ظروف معينة تلي انتهاء الأزمة.

سيفتح ذلك الاستعراض حيزا أمام مناقشة واسعة للكيفية التي يمكن بها للبنك الدولي والأمم المتحدة التعاون والتصدي للتحديات العملية التي تواجه التنفيذ في الميدان، بما في ذلك زيادة العمليات المشتركة، والنُهج العامة لإدارة الأزمات وتطوير الأدوات من أجل العمليات المشتركة.

كذلك نضطلع باستعراض مشترك للتعاون بين الأمم المتحدة والبنك الدولي ضمن الاتفاق الإطاري للشراكة لتقييم التعاون وتحديد الأولويات للمضي قدما.

وهذا يحضرني إلى نقطتي النهائية المتعلقة بآفاق المستقبل. وعلينا أن نواصل تعزيز شراكتنا، وتعبئة أنشطتنا في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وبالتحديد عملنا بشأن احتياجات التقييم واستراتيجيات تخفيض الفقر.

ونؤيد التوصيات الواردة في التقرير السنوي بشأن استكشاف المزيد من البرمجة التكميلية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى التي تتشابك فيها مسائل الأمن والعدالة والتنمية.

وسيكون من المفيد للغاية ربط التوصيات ذات الصلة الواردة في تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١١، واستعراض القدرة المدنية ومواصلة عمل لجنة بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ الاتفاق الجديد يوفر فرصا جديدة لتعزيز تعاوننا. إن الدول الست التي أيدت الاتفاق الجديد مدرجة أيضا في جدول أعمال اللجنة. ولدى اللجنة دور تؤديه لضمان تماسك المساعدة الدولية وتعبئتها من أجل تنفيذ الاتفاق الجديد.

إن تقديم دعم أفضل لبناء السلام يقتضي الانتقال من النُهج القائمة على الاحتياجات إلى مرحلة وضع أولويات

حقيقيــة. وإن أهداف الســلام وبناء الدولة توفــر نقطة بداية كبيرة من أجل هذه الأولوية بإبراز المسائل التي حددتها الدول نفسها بوصف ذلك تحركا هاما إلى الأمام.

ويمكن أن تصبح لجنة بناء السلام منتدى مفيدا تستكشف فيه كيفية تجســيد أهداف بناء السلام وبناء الدولة والتحديات المعينــة التي تواجهها البلــدان المتأثرة بالصــراع في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعد عام ٢٠١٥.

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق نتائج للناس الذين يعيشــون في حالات هشــة ويكتنفها الصراع سيتطلب منا جميعا جهودا متضافــرة ومســتدامة. والبنك الــدولي ملتزم التزاما شــديدا بذلك البرنامج ويتوق إلى العمل عن كثب مع جميع الشــركاء الموجودين حول هذه الطاولة.

الرئيســة (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد فون آمســبرغ علــى إحاطتــه الإعلامية وعلى الالتــزام الذي أظهره البنك الدولي.

والآن أدلي ببيان بصفتي وزيرة خارجية كولومبيا.

أود أن أشكر الأمين العام، بان كي - مون على انضمامه إلينا وعلى عرضه للتقرير. وبصورة مماثلة أود أن أبرز البيانات التي أدلى بها الرئيس الســابق للجنة بناء الســلام والممثل الدائم لرواندا، الســفير يوجين — ريتشــارد غاســانا والرئيس الحالي للجنة بناء الســلام والممثل الدائم لبنغلادش السفير أبو الكلام عبــد المؤمن والســيد جواكيم فون آمبســرغ، نائــب الرئيس لسياسة العمليات وخدمات البلدان في البنك الدولي.

إن القمــة العالمية التي انعقــدت في عام ٢٠٠٥ قد بلغت معلمــا عندما قطعنا التزاما على أنفســنا بإعطــاء الزخم لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وقد أوكل للجنة في المنظمة القيام بدور يتمثل في اقتراح الاســتراتيجيات وإســداء المشــورة بشــأنها للانتعاش في مرحلة ما بعــد انتهاء الصراع، وحشــد جميع العناصــر المعنية بتعبئة المــوارد. وتعتبر كولومبيا عمليات بناء الســلام ذات أهمية فائقة. ويشــكل بناء الســلام مرحلة أساسية إذا ما تمكنت البلدان من التغلب على الأسباب الجذرية للصراع. ونأمل أن تسهم هذه المناقشة في تعزيز اللجنة من أجل تحقيق تلك الغاية.

ونعرف من خبرتنا أنه ما من بديل عن تعزيز المؤسســات الوطنيــة وأن النتائج المســتدامة هي تلك الــتي تدعمها الملكية الوطنية. وأن توليد القدرة المحلية والوطنية وملكية العمليات، والاســتراتيجيات والسياسات شــروط لا غنى عنها لتحاشي الانجراف في الصراعات.

تشــكل عمليــة بناء ســلام ناجحة خطــوة أولى صوب التخلص من ماض يتســم بالصراع والمواجهة، وإرساء أساس متين ودائم لمســتقبل واعد للســكان. وتقع المسؤولية الرئيسية عن بناء سلام ناجح، على عاتق الحكومات والجهات الوكيلة الوطنية ذات الصلة بما في ذلك المجتمع المدني.

يتضح مــن تقرير اللجنة (S/2012/70) أن التحديات التي يطرحها بناء الســلام في حالات مــا بعد النزاع تتطلب عملية تعلم مســتمرة، مع الأخــذ في الاعتبار أنــه لا توجد حالات متطابقة، ولا يمكن تطبيق صيغ عالمية. بعد مضي ست سنوات على إنشــاء لجنة بناء الســلام فإن المفهوم الأساســي لولايتها لا يزال جديدا على المجتمع الدولي المعتاد على التفكير بشكل حصــري تقريبا بلغــة الصراعــات وحلها. مــن الجديد أيضا بالنســبة لمجلس الأمــن الانتقال من نمــوذج يركز على صون الســلم والأمن الدوليــين، تطبيقا للفصل الســابع من الميثاق، إلى رؤيــة تركز على تعزيز القــدرات الوطنية، وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة.

أظهرت التجارب للأمــم المتحدة أنه لا يمكن التفكير في مهام حفظ الســلام بمعزل عن نُهج ما بعد الصراع. ويتضمن التعزيز الهيكلي للمؤسســات وللبنية التي تســمح للدول بأداء

وظائفها كلا من حفظ السلام وبناء السلام. ومن الواضح أن ما يقوم به حفظة السلام يمكن أن يضع أسسا صلبة لبناء السلام في وقت مبكر.

ويكتسي تعزيز القدرات الوطنية وتهيئة الظروف لأن تستعيد البلدان استقلالها وسيادتها بالكامل، وتحقيق التنمية وتعزيز رفاهية سكانها، أهمية كبيرة. وتؤدي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي هي أكثر إدراكا للتحديات التي تواجه بلدا يشهد عملية إعادة بناء، دورا مهما في تلك العملية، من خلال رؤيتها وقيادتها. في ذلك الصدد، من المهم تسليط الضوء على دور المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي والمصارف الإقليمية، التي تعمل على نحو مماثل من أجل تحقيق الانتعاش والمصالحة وبناء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية للبلدان التي تمر بفترة انتقالية من هذا القبيل.

لدى اللجنة إمكان إنشاء آليات وطرائق لتحديد المعارف والدروس المستخلصة فيما يخص شؤون المساعدات التقنية، وبالتالي، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وبالمثل، يمكن أن تساعد الدول فيما يخص جدول أعمالها، من أجل تعزيز قدراتها الوطنية، من خلال تنسيق أنشطة الجهات المانحة، وتشجيع الشفافية والمساءلة.

إننا نشيد بتشكيلة كل بلد وارد في جدول أعمال اللجنة، على تطبيقه معايير مرنة وواقعية. وتسمح هذه المعايير بالقيام بالعمل الميداني، ضمن القدرات المتاحة، وتزوِّد المؤسسات القائمة، بالوقت والفرصة لتحقيق نتائجها الخاصة بها. وتتطلب اللجنة وتشكيلاتها الالتزام والمشاركة النشطة من جانب جميع أعضائها، ومن المهم وضع أهداف محددة يمكن من خلالها تحقيق التقدم الحقيقي والدعم السياسي.

في ذلك السياق، تشكل الزيارات التي يقوم بها رؤساء التشكيلات أدوات قيمة، ليس فقط فيما يتعلق بتقديم الدعم السياسي لبلدان مدرجة في جدول الأعمال، ولكن أيضا بوصفها قناة للحوار بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية، ومنظومة الأمم المتحدة. لذلك، فإننا نعتقد أنه يتعين استمرار الحوار بين الجمعية العامة ولجنة بناء السلام وتعميقه. ونحيط علما بقناة الاتصال التي أنشئت من خلال تقرير رئيس اللجنة المقدم إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. من ذلك المنطلق، ستجري كولومبيا حوارا تفاعليا مع مجلس الأمن واللجنة والدول المدرجة في جدول أعمالها، وذلك لإتاحة الفرصة لتبادل الآراء بطريقة صريحة وحيوية، والتحليل المشترك للتوقعات والإنجازات وتحديد أهداف واقعية.

إن تعميق بناء السلام يعني تغيير المواقف التقليدية والتكيف مع البلدان والمناطق التي هي أكثر استقلالا دوما في النظام الدولي. ويتطلب ذلك التحول في موازين القوى الحوار وإيجاد حلول سياسية لمسائل تمت معالجتها تقليديا من خلال الجزاءات أو المواجهة. ودول مثلنا تعي صعوبات تحقيق السلام الدائم تعلم أنه، رغم العقبات والتحديات، يجب علينا أن نؤمن بإمكانية تحقيق السلام والتنمية للدول المتضررة من الصراعات. ونعلم بأن الطريق لبناء السلام ليس بالمهمة السهلة.

نظرا لخبرة كولومبيا والتحديات التي تغلبت عليها، وإدراكا منها أنه لا يزال ثمة المزيد من التحديات التي يتعين مواجهتها، فإنها تعتقد أنه يتعين أن نركز على إعادة الأمل إلى الشعوب، وإتاحة فرصة حياة كريمة لهم وتمكينهم من التغلب على ظروف الماضي.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ السياسات العامة التي تسمح، من بين أمور أخرى، بدفع تعويض للضحايا، وإنشاء آليات فعالة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لفائدة السكان الأكثر ضعفا وتضررا. إننا نعتقد أنه من الممكن تحقيق السلام الدائم من خلال إحداث توازن بين السياسات التي تشمل تقديم تعويضات، وتلك التي تولد الرفاهية المستدامة والازدهار في الأجل الطويل. يتعين علينا الالتزام بإيجاد

السياسات التي تعزز توافق الآراء، وتضمد جراح الماضي، وتسمح للمجتمعات، وخصوصا الأجيال الشابة، بإعادة بناء بلدانها، وتوفير الفرص، والعمل من أجل تحقيق المصالحة والأمن والسلام.

أستأنف الآن أداء مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الوزيرة هلغوين كويلار، على ترؤسها هذه المناقشة الهامة. كما أود أيضا شكر الأمين العام السفير غاسانا والسفير منعم والسيد فون آرمسبرغ على قيادتهم الهامة فيما يخص مسألة بناء السلام.

لقد تعلمنا مرارا وتكرارا أن نهاية الصراع لا تعني أن السلام قد حل بالضرورة. إذ يتعين بناء السلام المستدام على أساس ركيزة دائمة للالتزام الوطني، والدعم الدولي الواسع والتجارب المستفيدة من دروس الماضي. تضطلع لجنة بناء السلام بدور هام، ويمكنها الاستمرار في تعزيز إسهامها من خلال تركيز جهودها وتوطيد التنسيق مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وتسليط الضوء على أفضل الممارسات.

أولا، لا يمكن لبناء السلام النجاح بدون ملكية وطنية. فذلك أمر ضروري. ويتعين أن تنخرط الحكومة والمجتمع المدني والمواطنون بانتظام، من أجل ضمان استجابة المجتمع الدولي لاحتياجاتهم. إننا نشجع لجنة بناء السلام على إشراك المجتمعات المحلية المتضررة فيما يخص تحديد الأولويات وإدراج منظورات الشباب والنساء بشكل خاص، التي تعد حاسمة للانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع.

يشكل اجتماع تشكيلة ليبريا مؤخرا مع لجنة سلام محلية مثالا على انخراط القواعد الشعبية الذي يتعين تكراره. وتحتاج استراتيجيات بناء السلام لأن تتكامل مع الخطط الوطنية، لا أن تشكل عبئا إضافيا على حكومات ما بعد الصراع، التي تكافح فعلا من أجل إدارة فترات انتقالية حرجة. ويمكن للجنة بناء السلام المساعدة على تدعيم الاستراتيجيات الوطنية القائمة، وضمان بذل جهد مركَّز من قبل جميع الجهات الفاعلة. وقامت اللجنة بذلك بفعالية في سيراليون من خلال اعتماد جدول أعمال الحكومة الخاص بالتغيير كأساس لعملها في البلد. نتيجة لذلك، تعزز اللجنة رؤية فريدة لمستقبل سيراليون.

ثانيا، لا يزال المجتمع الدولي يعمل بجد فيما يخص تنسيق المجال الآخذ في الاكتظاظ للجهات الفاعلة في مجال بناء السلام. وإننا نحث اللجنة على إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية وتوسيعها، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، والجهات المانحة الرئيسية والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية. ويمكن أيضا لشراكات أكثر عمقا بين لجنة بناء السلام والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، أن تفيد العديد من البلدان الواردة في جدول أعمال اللجنة، خصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع مسائل تستفيد من الحلول الإقليمية، بما في ذلك التصدي للشبكات عبر الوطنية غير المشروعة.

ثالثا، يظل حشد الموارد لبناء السلام يشكل تحديا كبيرا، لكنه تحد يمكن للجنة أن يكون لها أثر مهم عليه. كما نشيد برؤساء التشكيلات القطرية على دعوتهم على الملأ للالتزام المستمر ببناء السلام وزيادة مواءمة أولويات اللجنة مع المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام. ويمكن للجنة أيضا أن تعزز تشكيلتها المتنوعة وقدرتها على حشد موارد جديدة للاستثمار والدعم، بما في ذلك من القطاع الخاص، والعمل من أجل ضمان عقد مؤتمرات مانحين وعمليات مرتبطة بها تتكلل بالنجاح، وتكون مناسبة من حيث التوقيت.

رابعا، لا يمكن فصل مناقشة اليوم بشأن فعالية لجنة بناء السلام عن العمل الأوسع نطاقا لبناء السلام للأمم المتحدة،

بما في ذلك الجهود لتطوير ونشر الأخصائيين المدنيين المؤهلين أكثر على نحو فعال في فترة ما بعد الصراع.

نحن نرحب بالتزام الأمين العام بتنفيذ الإصلاحات منذ صدور تقريره (S/2011/527) عن الموضوع. وتشمل تلك الإصلاحات وضع آلية عبر الإنترنت للوصول إلى سوق الخبرات المدنية وتعيين جهة تنسيقية عالمية جديدة بشأن سيادة القانون، لتحقيق مزيد من التماسك في عمل الأمم المتحدة وحشد الخبرات المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام بشأن هذه المسألة الحاسمة والشاملة. في الواقع، يتطلب نجاح بناء السلام أن تجمّع الأمم المتحدة خبراتها على نطاق المنظومة.

أما بشأن المسائل المتعددة الأوجه الأخرى مثل عمالة الشباب وتحسين القطاع العام وبناء القدرات، فلا يزال يتعين إحراز التقدم في جمع كافة الشركاء معا حول إستراتيجيات مشتركة وتقسيم العمل تقسيما فعالا.

يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تؤدي دورا فريدا في تيسير الشراكات الثلاثية التي تدعم تبادل الخبرات في العمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، مثل مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لنشر خبراء كينيين وأوغنديين وإثيوبيين إلى جنوب السودان بدعم من النرويج وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة التشجيع على التوسع في استخدام تلك الترتيبات وغيرها من الترتيبات المبتكرة عند تصميم أنشطة بناء السلام.

وأخيرا، ولحسن الحظ، لدينا قائمة طويلة من التجارب ما برحت تتزايد لكي يستنير بها دعمنا للبلدان الخارجة من الصراع. وقد عملت لجنة بناء السلام مع ست بلدان في مجموعة متنوعة من احتياجات بناء السلام ودعمت الأمم المتحدة العديد من جهود بناء السلام في أماكن أخرى مثل جنوب السودان وتيمور - ليشتي.

ولئن كان لا يوجد حل واحد يناسب جميع مسائل بناء السلام، فإن الولايات المتحدة تشجع لجنة بناء السلام من خلال فريقها العامل المعني بالدروس المستفادة على إجراء استعراض منهجي للسابقات في مجال بناء السلام ونشر أفضل الممارسات العالمية من البلدان المدرجة وغير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

تتطلب ولاية المجلس لدفع صون السلام والأمن أن نعمل ليس فقط لإنهاء الصراع، ولكن لمنع تكراره. إن لجنة بناء السلام بمواءمتها مع الأولويات الوطنية وتعزيز الشراكات الدولية والتعلم مما أنجزناه بالفعل، فإن لديها إمكانات كبيرة لمساعدة البلدان الخارجة من الحرب على البقاء على طريق السلام. تتطلع الولايات المتحدة إلى الحوار المستمر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام لتيسير وتعزيز هذا العمل الهام.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): تنبع أهمية المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم من أن بناء السلام لا يزال في صميم عمل الأمم المتحدة. لذلك، أود أن أشكر كولومبيا، سيدتي الرئيسة، على قرارها إدراج هذه المسألة في صلب عمل المجلس لهذا الشهر.

يقدم التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورتها الخامسة (S/2012/70) مثالا واضحا على الإجراءات التي اتخذت في عام ٢٠١١. والبيانات التي أدلى بها الأمين العام والرئيس الحالي للجنة والرؤساء المنتهية ولايتهم وممثل البنك الدولي تعمل على إبلاغ المجلس عن الأعمال المنجزة والتحديات التي ينبغي معالجتها. أهنئ رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة على قيادتهم.

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ظل بناء السلام في صميم جهود الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من الصراع. بناء السلام يدعم حفظ السلام من أجل تعزيز فعالية ووضوح وجود الأمم المتحدة، التي لديها مهمة النظر بصورة

منهجية وشاملة في جميع المشاكل الناجمة عن النزاع المسلح أو التي تسبب في تفاقمها، من أجل بناء دولة قابلة للحياة تحترم الحريات الأساسية وتقيم الحكم الرشيد على الصعيدي السياسي والاقتصادي.

منذ إنشاء لجنة بناء السلام، عمل مجلس الأمن أيضا على تطوير وتكييف ولايات حفظ السلام التابعة لها، ما يعطي الآن الصدارة لإعادة بناء البلد بعد أن تمت استعادة السلام.

وفي هذا السياق، فإن بلدي يثني على أعمال إعادة الإعمار التي قامت بها التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة السلام في سيراليون وغينيا – بيساو وليبريا وغينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. على الرغم من أن النتائج تختلف من بلد إلى آخر، فإن النهج الجديد يعبر إرادة الأمم المتحدة لكفالة ألا تعود البلدان الخارجة من صراعات إلى العنف بسبب عدم وجود الدعم المناسب.

يستعرض تقرير اللجنة الإجراءات الرئيسية للتشكيلات القطرية المخصصة، التي تعنى أساسا بإجراء حوار بين مختلف الأطراف الفاعلة السياسية في البلد من أجل توفير حلول لمسائل خلافية، وتعزيز القدرات الوطنية من أجل إرساء أساس متين للتنمية وحشد الموارد الخارجية لإعادة بناء البلد وتشجيع تعزيز تنسيق الجهود بين مختلف وكالات التنمية التي تهدف إلى توطيد الإنجازات الحقيقية.

مما يدعو للارتياح أن نلاحظ أن العديد من القطاعات من البلدان المعنية قد شهدت تنمية متسارعة نتيجة لمبادرات التشكيلات القطرية التي بدأت الحوار بين مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة في إعادة الإعمار والمهام ذات الأولوية المستهدفة.

من بين الأعمال ذات الأولوية، تعتقد توغو أنه ينبغي التركيز على الحوار السياسي بين مختلف الأطراف الفاعلة في البلد، وذلك لضمان أن تفتح تسوية المسائل السياسية لطريق نحو الديمقراطية وفي الوقت نفسه إرساء سيادة القانون والحكم الرشيد وإصلاح قطاع العدالة الرئيسي. ومع ذلك، فإن توغو تذكِّر بأنه لكي نكفل نجاح طويل الأجل لتلك الإجراءات من المهم الاستمرار في إعطاء الأولوية لمشاركة المرأة والشباب في جميع المبادرات في المستقبل.

إن دعم لجنة بناء السلام لليبريا وغينيا – بيساو وسيراليون وغينيا في غرب أفريقيا فيما يتعلق ببرامج التنمية فيها يشير إلى استهداف كبير لمسائل عمالة الشباب والمرأة، والاتجار بالمخدرات وإصلاح القطاع الأمني لأن تسوية هذه المسائل أمر ضروري لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في تلك البلدان.

وبالانتقال إلى مسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا، يسرنا التعاون بين التشكيلات القطرية الأربع، التي تضافرت جهودها الرامية إلى معالجة المشكلة على نحو شامل بالاستناد إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، إلى جانب المساعدة من الجهات الفاعلة الخارجية.

في هذا الصدد، فإن الدعوة للتعاون بين لجنة بناء السلام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والانتربول تستحق الدعم، ليس فقط من أجل تنفيذ خطة عمل الجماعة الاقتصادية ذات الصلة، ولكن أيضا مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي كل حالة، ينبغي الإشارة إلى أن زيادة الوعي، والدعم السياسي وتعبئة الموارد، هي العناصر الأساسية للأنشطة التي ستجرى.

ولئن كنا نهنئ لجنة بناء السلام على سياستها بشأن تعبئة الموارد، فإننا نشجعها على تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال. وينبغي أن يساعد التمويل الخارجي السلطات الوطنية على تغطية جميع القطاعات، بدلا من استهداف عدد قليل من المجالات فحسب، مثل الحكم، وإصلاح قطاع العدل، والإعداد للانتخابات وإصلاح القطاع الأمني.

في هذا السياق، يثني وفد بلدي على التعاون الجيد القائم مع هذه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والصناديق والبرامج الأخرى، التي تشارك جميعها في بناء السلام بطريقتها الخاصة ووفقا لقدراتها الذاتية.

على الرغم من كل تلك الجهود والنتائج المشجعة التي تحققت على في الميدان، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وينبغي اتخاذ الإجراءات والمبادرات الأخرى لتحسين أداء لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية المخصصة. تعتقد توغو أن اللجنة ستقدم قيمة مضافة في جذب مزيد من التقدير إذا نسقت التعاون والتبادلات المباشرة مع الجهات الفاعلة المحلية وشركائها.

إن لجنة بناء السلام ستتمكن من أن ترى بنفسها ما هي الإجراءات التي يلزم تعزيزها لتقوية عملها في الميدان من خلال زيادة الزيارات الميدانية ولقاء ليس سلطات البلد فحسب، بل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية، وينطوي هذا التعاون على فائدة إضافية تتمثل في تحقيق التناغم بين الجهود المبذولة بغية تلافي الازدواجية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتاح الفرصة لرئيس لجنة بناء السلام للانضمام إلى مجلس الأمن في بعثاته الميدانية عند الاقتضاء.

وإلى جانب ذلك، تمثل الملكية الوطنية للبرامج الإنمائية فرصة أخرى لنجاح عمل الأمم المتحدة في البلدان التي تشارك فيها. وهذا يشمل، خصوصاً، تدريب أصحاب الشأن المحليين. ولكي تنفذ لجنة بناء السلام مهمتها في إعادة الإعمار على نحو سليم، ينبغي أن تعول أيضاً على جهود المنظمات دون الإقليمية التي تتمتع بميزة معرفتها للاحتياجات الأساسية للسكان، مع التركيز بصورة خاصة على قطاعي الطاقة والتنمية الأساسية.

وترى توغو أيضاً أنه ينبغي أن تكون المصالحة الوطنية محوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. وحتى إذا استندت المصالحة إلى إقامة العدالة، ينبغي للجنة أن تنهض بالعدالة التي تصلح ما فسد وتعيد ترميم الجسور. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم لجان الحقيقة والعدالة والمصالحة وتشجيعها، حيث أنها توفر مصالحة حقيقية بعد أن تتبين الحقائق وتحدد من المسؤول وتجبر الضحايا.

ختاماً، تدعو توغو مرة أخرى الدول الأعضاء وجميع المنظمات المختصة إلى تقديم دعم أكبر لصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والممثلين الدائمين لرواندا وبنغلاديش وممثل البنك الدولي، الذين سلطوا الضوء على التطورات المتعلقة ببناء السلام والمشاكل والآفاق في هذا المجال.

إن المساعدة في بناء السلام أحد العوامل الأساسية للتسوية الفعالة للنزاعات وتثبيت الاستقرار في حالات ما بعد الصراع وتجنب العودة إلى الأزمة. ويتضح هذا بصورة خاصة في ضوء الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط، والموجة الجديدة من عدم الاستقرار في عدد من دول القارة الأفريقية.

وفي ضوء هذه الخلفية، نرى أن جلسة اليوم بشأن مسألة بناء السلام مبادرة حسنة التوقيت للغاية، ونتوقع إجراء مناقشة صريحة وشاملة. ونرحب بالسيدة ماريا أنخيلا هولغين كويار، وزيرة الخارجية في كولومبيا.

في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكاتب بناء السلام والتشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، يجري تنفيذ عمل هام في مجال بناء السلام. وهذا النشاط صعب وحافل بالتحديات. وهو يتطلب جهوداً منسقة للدول الأعضاء وبرامج الأمم المتحدة وصناديقها والكيانات الإقليمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

وفي الوقت نفسه، نرى أن المساعدة الدولية في هذا المجال ما زالت مجتزأة. وثمة حاجة إلى مزيد من التنسيق في تقسيم العمل بين أصحاب الشأن المعنيين، وزيادة فعالية الآليات التمويلية القائمة. وحل هذه المشاكل يتطلب اهتماماً وثيقاً من الدول الأعضاء. كما أنه يتطلب إضفاء طابع المنهجية على عمليات بناء السلام، بما في ذلك تنسيق عمل هيكل الأمم المتحدة القائم لبناء السلام.

والاتحاد الروسي يدعم نشاط لجنة بناء السلام. وتكمن القيمة الرئيسية المضافة لهذه الهيئة، في رأينا، في دورها التنسيقي في بناء السلام وتقديم المشورة رفيعة المستوى إلى مجلس الأمن، عند طلبها، بشأن الدول المدرجة في جدول أعمالها. ونود أن نعرب عن امتناننا للسيد أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على بيانه وقيادته الفعالة للجنة خلال الأشهر الستة الأولى. ونتوقع أن تنظر اللجنة بكاملها بتأن في الاقتراحات التي طرحها والتي جرى إعدادها بصورة مشتركة مع رؤساء التشكيلات القطرية.

وفيما يتعلق بعمل لجنة بناء السلام ككل حتى الآن، وبالرغم من الوقت الذي اتقضى منذ عام ٢٠٠٥، لابد أن نلاحظ أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير من العمل لتحقيق أقصى درجات الفعالية لعمل اللجنة. وفي هذا الصدد، فإننا مقتنعون بأن الولاية الحالية للجنة وطابعها وهيكلها الحكومي الدولي الفريد من نوعه يتماشى مع الدور المتوخى لها كهيئة رئيسية لتنسيق المساعدة في مجال بناء السلام.

ويجري تنفيذ عمل جاد في إطار التشكيلات القطرية، وهنا، فإن الميزة الرئيسية للجنة بناء السلام تكمن في إقامة حوار مباشر مع الحكومات، بما يضمن دورها الريادي وملكيتها لعملية بناء السلام إلى جانب تحديد وبيان الاحتياجات الرئيسية على أرض الواقع.

والتشكيلات القطرية توفر فرصة فريدة للتعاون مع جميع أصحاب الشأن المعنيين ببناء السلام في الميدان وفي نيويورك على السواء. ويشمل هذا هياكل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والمانحين الثنائيين. وينبغي تجميع المعلومات عن المساعدة وتحليلها، والأهم من ذلك مناقشتها في صيغة حكومية دولية. ونرى أن نتيجة ذلك ستكون مفيدة لكل من لجنة بناء السلام ذاتها ولتوضيح التوصيات المقدمة للدول المختلفة المدرجة في جدول أعمالها ولمجلس الأمن لدى اتخاذه قرارات بشأن فرادى الدول.

والعملية العكسية ضرورية كذلك. إذ يتعين على اللجنة أن تحيل المعلومات عن أولويات بناء السلام وأوجه القصور القائمة في مجال المساعدة في بناء السلام وازدواجية الجهود إلى الكيانات العاملة في الميدان.

وينبغي للجنة، في إطار ولايتها، أن تسهم أيضاً في حسم المسائل الهامة الشاملة لعدة قطاعات المتصلة ببناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة ككل، والتي تتطلب إجراء مناقشات شاملة متعددة التخصصات مع الدول الأعضاء في إطار الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

وفي الوقت الحالي، فإن بناء القدرات المدنية هو أحد هذه المواضيع. وتدريب احتياطيين من الخبراء المدنيين الوطنيين أصبح من أهم مجالات المساعدة للدول مابعد النزاع. فمن أجل حسم مهام بناء السلام وتقديم المساعدة في إعادة بناء مؤسسات الدولة وهياكل إنفاذ القانون وغيرها من الهياكل التي هزها الصراع يوفد الخبراء المدنيون إلى دول حالات ما بعد الصراع. والتكوين الفريد من نوعه للجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية يمكنها من أن تضفي على هذه العملية مكانة عالية وبعداً حكومياً دولياً بحق، وأن تستفيد من آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف.

وعمليـاً، وبالرغم من جهود فرادى مكونات اللجنة، لم يتسـن للجنة تحقيق المواءمة دائماً، حـتى في عملها هي ذاتها. وكثيراً ما يقال إن اليد اليمنى لا تعلم ماذا تعمل اليد اليسرى. ولذلك، فإن اللجنة التنظيمية تحتاج إلى صورة واضحة لما يجري في التشـكيلات القطرية، كما أنه لابد من ربط التشـكيلات المختلفة معاً.

ويتعين تحسـين إجراءات إعـداد واتخاذ القـرارات فيما يتعلق باحتياجات التشكيلات، كما أن عملية تحديد أولويات الأنشـطة لصندوق بنـاء السـلام ومكتب دعم بناء السـلام يجب أن تكون أكثر شـفافية بالنسـبة للدول الأعضاء في لجنة بناء السـلام. ويمكن حل الكثير من هذه المشـاكل من خلال التحسين الفني، بما في ذلك إعادة تنظيم أساليب العمل، خاصة وأن خريطـة عمل اللجنة لهذا العام تتضمن مسـألة أسـاليب العمل باعتبارها أولوية.

ونـود أن نتطرق إلى مكـون هام في هيكل الأمم المتحدة لبناء السـلام، وأعني صندوق بناء السلام. هذه الآلية للتمويل في الحالات الطارئة والتي تجتذب الموارد الطويلة الأجل لإعادة الإعمـار والتنمية قد أثبتت فعاليتهـا. ولذلك، ما فتئ الاتحاد الروسـي يسـهم بمبلغ مليوني دولار في هذا الصندوق سنوياً. وتقديم المسـاعدة من خلال صندوق بناء السـلام على أساس البرامـج والمشـاريع التي تحددهـا الحكومات والأمـم المتحدة تراعـى فيه على النحو الواجب أولويات البلد المضيف ويدعم نهجاً مسـؤولاً لاستخدام تلك المساعدة. ومما يثلج الصدر أن أكثـر من نصـف موارد الصندوق مخصص لـدول مدرجة في جدول أعمال اللجنة. ونواصل إرسـاء أعمالنا في هذا الشـأن على أساس الأولوية المعطاة للمبدأ القُطْري في تخصيص الموارد.

السـيد مهدييف (أذربيجـان) (تكلـم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشـكر الرئاسة الكولومبية لمجلس الأمن ولكم شخصيا، سيدتي الوزيرة، على عقدكم وترؤسكم هذه المناقشة الـتي طال انتظارها بشـأن تقرير لجنة بناء السـلام عن دورتها الخامسـة (S/2012/70). تتيح المناقشـة المفتوحـة اليوم فرصة ممتـازة لأعضاء المجلس وسـائر عضوية الأمـم المتحدة لتبادل وجهـات النظر حول الدور المهم الـذي تضطلع به اللجنة في دفع جهود الأمم المتحدة، وتقييم التقدم المحرز والتحديات.

وأود أيضـا أن أشـكر الأمـين العـام، ورؤسـاء اللجنة السـابقين ورئيسها الحالي، والسيد يواكيم فون أمسبرغ، على إحاطاتهـم وبياناتهـم. واسمحوا لي أيضـا أن أؤكد على العمل المتفاني الذي قام به رؤسـاء التشـكيلات القطرية المخصصة. ونتطلع إلى حوار تفاعلي غير رسمي غدا معهم سنواصل خلاله التفكير بطريقة صريحة ومفصلة في المسـائل ذات الصلة بجهود الأمم المتحدة لبناء السلام.

تؤيـد أذربيجان البيان الذي سـيدلي به لاحقاً ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا يقوم بناء السـلام بعـد انتهاء الصراع على فراغ، فهو يعتمـد على عدد من المبادئ الأساسـية. بـادئ ذي بدء، لن يتسـن لعملية بناء السـلام أن تترسـخ وأن تنجح إلا إذا تحقق علـى أرض الواقع سـلام حقيقـي، يقوم على أسـاس قواعد ومبـادئ القانون الدولي. يجب ألا يكون بناء السـلام موجهاً نحـو المحافظـة على الوضـع القائم الذي نشـأ نتيجة لانتهاك القانـون الدولي. وينبغي ألا يسـتخدم أداةً لتوطيد الحلول غير القانونية القائمة على أساس الأمر الواقع.

ثانيا، تتحمـل حكومات البلدان الخارجة من الصراعات المسـؤولية الأولية عن بناء السـلام، بما في ذلك المسؤولية عن تحديـد احتياجاتهـا الخاصة ووضـع الخطط الوطنيـة للتنمية. ينبغـي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً تاماً سـيادة البلدان واستقلالها وخياراتها الإنمائية الوطنية، وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها في تنسيق الجهود الدولية وحشد الموارد الدولية لمساعدة البلدان في وضع وتعزيز استراتيجياتها الوطنية.

ثالثـا، لا يمكن لبناء السـلام أن يكـون فعالا حقا إلا إذا كان يسـعى جاهدا لبناء القدرات الوطنية المؤسسـية للبلدان الخارجة من الصراع من أجل اسـتدامة السـلام والاسـتقرار. القـدرات الوطنية الصلبة والملكية الوطنية القوية من الشـروط الأساسية التي ترتكز عليها استمرارية بناء السلام واستدامته.

وفي معرض الحديث عن الملكية الوطنية في بناء السـلام، نود أن نؤكد أنه في بعض الحالات التي تتأثر فيها بعض الأجزاء مـن التراب الوطـني بالصراع، فـإن التخطيط الإسـتراتيجي والاسـتعداد الطويل الأجل مطلوبان من أجل أن تنطلق عملية إعادة البناء الفورية والسلسة بمجرد أن يتحقق السلام.

وبوصف أذربيجـان بلدا يعاني من الصـراع والاحتلال العسـكري الأجنبي لأراضيه، فإنها تعمل جاهدة على المسـار السياسـي من أجل التوصل إلى تسـوية عن طريـق التفاوض على أساس القانون الدولي. وعلى الرغم من أن فرص التوصل إلى حل سـريع لا تزال بعيدة، فقد شرعت حكومة أذربيجان منذ فترة طويلة في تصميم إسـتراتيجيات وبرامج لإعادة البناء الاجتماعـي والاقتصادي والبيئي لأراضيها بعد إزالة الاحتلال عنهـا. وفي الوقت نفسـه، نقـوم بزيادة القدرات المؤسسـية وقدرات الموارد في جميع المجالات لتلبية أهدافنا على نحو فعال. وغني عن القول أنه سـتكون هناك حاجة إلى إشـراك الخبرات الدولية في المراحل ذات الصلة لجهود بناء السلام الوطني.

لقد هدف إنشـاء لجنة بناء السـلام إلى إضفاء التنسـيق والترابـط والتكامـل إلى جهود الأمـم المتحدة لبناء السـلام بغية تحقيق السـلام المسـتدام. وبحكم تعقيد عملية بناء السلام واعتمادهـا اعتماداً شـديداً على الظـروف القائمة في الميدان وعلى الحقائـق المتغيرة على الصعيد العالمي، فإنه ليس بوسـع اللجنة أن تلبي بالكامل التوقعات عبر طائفة كاملة من الأنشطة التي تندرج ضمن مفهوم بناء السلام.

شهد عام ٢٠١٠ أول استعرض لهيكل بناء السلام بالأمم المتحـدة. وقدم الاسـتعراض عددا من التوصيـات الطموحة، مـع كونهـا معقولة جدا، بهدف زيادة تحسـين فعالية لجنة بناء السـلام. ووفر قرار المجلس اللاحق ١٩٤٧ (٢٠١٠) أرضية سياسـية لجميع الجهات الفاعلـة ذات الصلة في الأمم المتحدة – بمـا في ذلـك اللجنة قبل غيرها – مـن أجل المضي قدما في تطبيق هذه التوصيات في أنشطتها. ولذلك، فإن لتقرير اللجنة السـنوي الخامـس أهمية خاصة، نظرا لأنـه أول تقرير يعكس التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي خرج بها الاستعراض.

لقد وفرت خريطة الطريق بشأن الإجراءات التي تتخذها اللجنة في عام ٢٠١١ نهجاً منظماً لتنفيذ اثنتين من التوصيات الشاملة التي قدمها إليها الاستعراض، وهما تعزيز أثر اللجنة في الميـدان وتقوية علاقاتها مع الجهات الفاعلة الرئيسـية في المقر. وإذا نظرنا في خريطة الطريق بشـأن الإجراءات التي ستتخذها اللجنة في عام ٢٠١٢، سـنلاحظ أن اللجنة في هذا العام، مع تركيزها على النهوض بعملها في هذه الاتجاهات، تعترف أيضا بضرورة التركيز بشكل خاص على تحسين فعالية تشكيلاتها.

علـى الرغم من كون بناء السـلام عملية معقدة تتضمن مجموعـة متنوعة من الجهات الفاعلة ومن مجالات المشـاركة، فإنه يشـكل منظومة متكاملة، وشـبكة من العناصر المختلفة، المتكاملـة والمتعاضـدة فيما بينهـا. يرتبط نجـاح عمل اللجنة ارتباطـا وثيقـا ويُقـاس بما تحققـه من الإنجـازات على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، كلما زادت فعالية التشكيلات القطرية المخصصـة في الميـدان، زادت قيمة اللجنـة وزاد طلب الدول الأعضاء عليها. وفي هذا الصدد، فإن زيادة تعزيز التشكيلات القطرية المخصصة، كما أوصى بذلك استعراض عام ٢٠١٠، سـوف تضفي تحسينات نوعية على فعالية عمل اللجنة، وعلى هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): انه لمن دواعي سروري أن نرحب بكم في مجلس الأمن، سيدتي، ونود أن نشكركم على حضوركم، لأنه بفضل وجودكم هنا وجدنا أن لدينا الفرصة لمناقشة مسألة بناء السلام ولجنة بناء السلام، ولولا ذلك لظلت تلكم المسألة معلقة لفترة أطول مما يهتم الكثيرون منا بتذكره. وأعتقد أن من حسن الطالع أن أراكم هنا.

ونشعر بالامتنان للأمين العام على بيانه.

وأود أن أثني على الممثل الدائم لرواندا لتوليه بحكنة قيادة أعمال اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وعلى وجه التحديد لعرضه التقرير عن اللجنة في دورتها الخامسة (S/2012/70). كما أشكر صديقي الممثل الدائم لبنغلاديش، الذي يرأس اللجنة حاليا.

كانت دورة ٢٠١١ أول دورة تُعقد بعد انتهاء عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠. وقد ساعدت العملية في إعادة التركيز على ثلاثة مفاهيم رئيسية لبناء السلام. أولا، ساعدت في وضع أولويات صارمة للمجالات المستهدفة من بين مجالات إصلاح قطاع الأمن وبناء القدرات المحلية والتنشيط الاقتصادي. ثانيا، زادت من التركيز على الجانب الإنمائي لبناء السلام. ثالثا، صقلت العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام. ومن هنا، تبلور استنتاج مفاده أن من الضروري صياغة إستراتيجيات بناء السلام وتنفيذها وفقا للأولويات والسياسات الوطنية، في ظل الملكية المحلية الكاملة.

وقبل أن أناقش تقرير عام ٢٠١١، أود أن أقول إنني وجدت في هذه النقاط الرئيسية الثلاث بعض الإغفالات المزعجة. وأرى أنه ربما لم نركز على هذه المسائل كما يجب. وأعتقد أنه لا بد أن نسعى في هذه المؤسسة الى دور أكثر تكاملاً للجنة بغية جعلها فعالة.

ونلاحظ أن تقرير لجنة بناء السلام لعام ٢٠١١ (S/2012/70) يشير إلى إحراز تقدم بشأن تنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٠ (انظر S/2010/393، المرفق). وهناك بعض جوانب من التقرير ذو قيمة مرجعية، مثل سجل العمل والاجتماعات والتشكيلات القطرية المخصصة. وقيمة هذه التقارير يمكن أن تتعزز من خلال تفسيرات تحليلية – إذا كانت متوفرة – لعملية صنع القرار. ويجب أن يؤدي هذا التحليل الى تعزيز فهمنا الجماعي لمختلف أوجه بناء السلام.

والعمل في التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام عنصر هام في عمل بناء السلام. وسوف يتحسن فهمنا المشترك للتحديات والتعقيدات التي تتصف بها مساعي بناء السلام، في الوقت الذي تمضي التشكيلات قدما في عملها.

لن يكون كلامي في غير محله لو ذكرت هنا أنه عندما كنت انظر في مختلف مناطق الصراع التي تحظى الآن بنوع من السلم المستوحى من الأمم المتحدة، وجدت العدد أكبر بكثير من البلدان التي يتعين أن يرد ذكرها هنا اليوم في الكلام و/أو في التقرير.

إن الإنجازات التي حققتها التشكيلات القديمة، مثل تلك الخاصة ببوروندي وسيراليون، فضلا عن التحديات التي واجهتها، ستقدم مجموعة مفيدة من المعارف لتقوم التشكيلات الجديدة الناشئة بتطبيقها، مثل تلك الخاصة بليبريا وغينيا. ومن المهم أن تنسجم أعمال التشكيلات القطرية مع أهداف بناء السلام الشامل، وأن يجري تنفيذها في اطار الملكية الوطنية الكاملة. وفي رحلاتنا مؤخرا إلى هذه المناطق، سمعنا الملاحظة التي تكررت وهي أنها لم تدرج في هذه العملية، بدلاً من الابلاغ عنها. هذا هو الفرق الذي يجب أن نفهمه في هذه الهيئة. لذلك، من الاهمية بمكان أن يتم التفاعل المنتظم بين رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة ومجلس الأمن واللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بغية كفالة الشفافية والمساءلة.

والبلـــدان الـــتي تقرر أن تـــدرج في جـــدول أعمال لجنة بناء الســـلام أو توافق على ذلك تتحمل مســـؤولية خاصة عن وضـــع مفهوم الملكية المتعلقة بهـــا موضع التنفيذ. وفي كثير من الأحيان، تميل إلى احترام الأمم المتحدة احتراما كبيرا ولا تفعل ذلـــك. وأعتقـــد أن الوقت قـــد حان لها كي تقود المناقشـــات وتقـــوم بتوجيهها، وكي تعرض على اللجنة اولوياتها وتوقعاتها بصراحـــة بغيـــة النظر فيها. ولا يســـعنا أن ندفع هـــذه العملية قدما إلا من خلال مشـــاركتها النشـــطة. ويجب على الشركاء الدوليين بدورهم أن يظهروا الإرادة والمرونة السياســـيتين بغية الاستجابة بفعالية لأولويات بناء السلام المملوكة وطنيا.

وفي الـــكلام العـــام عن إدارة الصـــراع في الأمم المتحدة، ثمـــة قـــول مأثـــور مفـــاده أن ''حفظة الســـلام هـــم أوائـــل بناة الســـلام''. ومع ذلك، فإن الربط بين عمليات حفظ الســـلام وبناء الســـلام يتعين أن يوضع في المنظـــور الصحيح. عمليات حفظ الســـلام وبناء الســـلام هي أنشطة متخصصة، وإن كان لهـــا هدف مشـــترك. وينبغي ألا تخضع للتنافـــس على الموارد. وعلى الرغم من المســـاهمات الســـخية جداً من بعض الأعضاء هنا ومن الجمعية العامة، فإن السجل يبيّن حتى الآن أن الأموال لا تتناســـب في أي حال من الأحوال مع عملية بناء الســـلام. وبـــدون ذلك، ســـوف لن تمضـــي قدما في الحقيقـــة مع تحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة آنفا. ونظراً لأن الولايات المتكاملة باتت هي القاعدة بشكل متزايد، فإن مهام حفظ السلام وبناء الســـلام ينبغي تفصيلها بوضوح وتوفير الموارد الكافية لها منذ بداية البعثة.

ويقتضـــي التفصيل الواضـــح لمهام بناء الســـلام في ولاية البعثة قيام تفاعل أوثق بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ومما يؤســـف لـــه أن ذلك لم يحدث كما ينبغـــي أن يكون. لم يكن كافياً في كل ما حدث حتى الآن. يجب أن يســـتخدم المجلس مشـــورة اللجنة في تأطير ولايات بناء الســـلام. وسوف يكون تفاعـــل لجنة بناء الســـلام مع الأجهزة الرئيســـية للأمم المتحدة والمؤسســـات المالية الدولية تفاعـــلا هاما وكذلك لدفع الأمور إلى الأمام.

إن نجـــاح الأمـــم المتحـــدة في بنـــاء الســـلام يتوقف على المـــوارد الماليـــة الكافية. وصنـــدوق بناء الســـلام كان له حتى الآن دور حفـــاز في تســـخير مصادر أخـــرى للتمويل — دون النجـــاح الكافي، مـــع ذلك. بيد أنه عنصر أساســـي في هيكل الأمم المتحدة لبناء الســـلام. ولكن نظراً لحجم التحديات، لا يســـع صندوق بناء السلام وحده، وليس من المفترض أن يلبي جميـــع الطلبات المتزايدة على بناء الســـلام. لذلك، ينبغي على نحو اقوى استكشـــاف الســـبل لتعبئة المـــوارد. وأود القول إن إنشـــاء هيكل بناء الســـلام في عام ٢٠٠٥ كان اعترافا مباشرا بالترابط بين السلام والتنمية. وما لم يعطَ هذا الجانب الاهتمام الواجب، فإن النجاح سيظل بعيد المنال في تحقيق وبناء السلام الدائم دوليا.

وإلى جانب التمويل، تتطلب مبادرات بناء السلام الموارد البشـــرية اللازمة. وفي هذا الســـياق، يجـــب أن تتصف مبادرة الأمين العام بشـــأن القدرات المدنية بالأهمية البالغة بغية تحديد الخـــبرات الـــتي يمكن تكييفها مع احتياجـــات معينة. ونأمل أن تـــؤدي متابعـــة عملية القـــدرات المدنية الجاريـــة إلى مزيد من الكفـــاءة في الميدان، وكذلـــك في المقر، حيثمـــا هي مفقودة. ومســـاهمة المنظمات الحكومية الدولية في هذه العملية ســـوف تمنحها الشرعية المطلوبة.

إن لجنـــة بناء الســـلام، مـــع تركيبتها الفريـــدة من نوعها وولايتها المحددة، هي أداة هامة لتحقيق الاســـتقرار بعد انتهاء الصراع. ويجب أن ننظر في سبل ووسائل تحقيق المساهمة على نحو افضل بحيث تجعل تشكيلتها الفريدة من نوعها تحقق الهدف الجماعي. ونأمل أن يتحسن عمل اللجنة تحسنا كبيرا مع تزايد

الكلام عن بناء السلام، بينما يصبح ردنا الجماعي أكثر تركيزاً ويصبح، على ما نأمل، أكثر توجها نحو إحراز النتائج.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على حضوركم جلسة هذا الصباح وعلى عقد هذه المناقشة. وأنا ممتن بصفة خاصة لكولومبيا ازاء تركيز اهتمام المجلس على مسألة بناء السلام الهامة وعلى دور لجنة بناء السلام. نعتقد أن هذه المناقشة جاءت في الوقت المناسب جداً، ولاسيما في أعقاب الزيارة الأخيرة للمجلس إلى غرب أفريقيا. ونحن نشكر الأمين العام، والسفيرين غاسانا ومؤمن، والسيد فون أمسبرغ على احاطاتهم الاعلامية الشاملة.

إن بناء السلام يظل محورا مركزيا للمملكة المتحدة. ونحن نعتقد أن لجنة بناء السلام لها دور مهم يحتمل أن تقوم به ضمن السياق الأوسع للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف دعم البلدان الخارجة من الصراع. ولكن، كما قال السفير مؤمن بحق اليوم، إن لجنة بناء السلام لم تحقق هذه الإمكانات.

كما يعلم أعضاء المجلس، فبعد الزيارة التي قمنا بها إلى غرب أفريقيا، كتبت إلى رئيس المجلس في ١٢ حزيران/يونيه عن بعض الأفكار حول كيفية تعزيزنا لدور لجنة بناء السلام في البلدان التي قمنا بزيارتها، وكيفية تحسيننا لنوعية التفاعل بين المجلس ورؤساء اللجنة. وأشعر بالامتنان للرئاسة الكولومبية على تنظيم حوار تفاعلي غدا مع التشكيلات القطرية المعنية التابعة للجنة بناء السلام، وعلى إجراء هذه المناقشة المفتوحة الأوسع نطاقا اليوم.

والآن، أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات نرى فيها قيمة مضافة هامة لدور لجنة بناء السلام. أولا، دعم ملكية وطنية قوية لبناء السلام، وثانيا، تعزيز اتساق الدعم الدولي لبناء السلام، وثالثا، تقديم إحاطات إعلامية مُستنيرة إلى مجلس الأمن.

أولا، بشأن الملكية الوطنية، وكما نعلم، تقع المسؤولية الأساسية في بناء السلام على عاتق حكومات ما بعد انتهاء النزاع ذاتها. وهذا يعني، كما ذكرنا السفير هارون توا، القيادة والملكية الوطنية للعملية من البداية إلى النهاية. ولكن ينبغي ألا يشعر الزعماء الوطنيون بأنهم وحدهم في تحقيق ذلك. إذ يضطلع المجتمع الدولي بدور هام من خلال مساعدة البلدان الخارجة من النزاع في بناء قدرة وطنية للقيادة، والمساعدة على تعزيز ودعم الإرادة السياسية اللازمة لتوطيد السلام.

ليس علينا ابتكار هذا النوع من الشراكة من نقطة الصفر. فقد تواصل عدد من البلدان المتضررة من النزاعات معا ووضعت تلك البلدان، بعد حوالي سنتين من الجهد، برنامج عمل بشأن كيفية شراكة النظام الدولي معها في بناء السلام، استنادا إلى المبادئ الأساسية للقيادة والملكية الوطنيتين. ويجب أن ندعم بنشاط هذا البرنامج، أو ما يطلق عليه الاتفاق الجديد.

وينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق الجديد. وهذا يعني المساعدة في أن تتولى الحكومات الوطنية القيادة، وعدم تقويض قيادتها. لكنه يعني أيضا محاسبة الجهات الفاعلة الوطنية على التزاماتها ببناء السلام. وينبغي أن تكون لجنة بناء السلام شريكا داعما، وقويا أيضا، وينبغي ألا تتخلى عن الانخراط في النقاش بشأن المسائل الصعبة والخيارات السياسية التي تواجهها البلدان الخارجة من نزاعات، بما في ذلك، على سبيل المثال، بشأن المصالحة الوطنية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ثانيا، وكما أكد الأمين العام والسفير مؤمن، يكتسي اتساق الجهود الدولية أهمية حيوية للغاية. ولا يمكننا ببساطة أن نثقل كاهل البلدان الخارجة من النزاع بمنافسة كل وكالة على حدة أو الازدواجية في الجهود، أو فجوات كبيرة في تقديم الدعم للقطاعات الرئيسية لبناء السلام. يجب أن نضمن اتساق

جهودنا كمجتمع دولي. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأمم المتحـدة. نحن بحاجة إلى روابط قويــة وفعالة بين بعثات الأمم المتحـدة والأفرقة القطرية، بحيث يكون الكل أكبر من مجموع الأجزاء. ويتطلــب ذلك التخطيط الجيد، والتقسـيم الواضح للعمل والقيادة القوية في الميدان. وأرحب بتأكيد نائب الأمين العام الجديد على هذه الرسالة في أيامه الأولى في منصبه الجديد.

ويمكــن أن تضطلع لجنة بناء الســلام بــدور حيوي هنا. فيمكــن أن تقدم الدعم إلى البلدان المدرجة في جدول أعمالها في تخطيط امساعدة الدولية، وتحديد الثغرات وحث الأطراف الفاعلة الدولية على تحســين اتساق الدعم والقدرة على التنبؤ بتوافــره. فمن العــار ألا تصطــف الأطراف الفاعلــة الدولية لدعــم جهد دولي متســق وفعال. وفي هــذا الصدد، لا بد أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور حاسم في الإسهام في الاستفادة من وجهــة نظر البنك الدولي وصندوق النقــد الدولي، الذين يضطلعــان بدور مركزي في مســاعدة العديد مــن البلدان في إعادة إطلاق اقتصاداهتا في أعقاب التراع. نرحب ترحيبا حارا بمشاركة البنك الدولي في مناقشة اليوم.

وأخــيرا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى العلاقة بين مجلس الأمن ولجنــة بناء الســلام. وأعتقــد أنه يمكن للجنة بناء الســلام أن تضيف قيمة حقيقية لمداولات المجلس بشــأن البلدان المدرجة في جــدول أعماله من خلال اســتكمال الإحاطات الإعلامية التي يقدمها كبار المســؤولين في الأمم المتحدة في الميدان. فعلى ســبيل المثال، يمكن للجنة بناء الســلام تزويــد المجلس بلمحة عامــة عن فعاليــة الدعم الــدولي للبلدان المدرجــة في جدول أعمالها. كما يمكنها إلقاء المزيد من المعرفة على أنواع المسائل التي تكلمت عنها اليوم: ألا وهي الاتســاق والشمولية ودرجة الملكيــة الوطنية لبناء الســلام في بلد معــين. ويمكن للمجلس مــن جانبه، أن يكون أكثر مباشــرة في طلب معلومات محددة من رؤساء لجنة بناء السلام، وخصوصا استعدادا للمشاورات الــتي يديرهــا أو تحديــدات الولاية. الأمر الذي من شــأنه أن يتيح للجنة توســيع مجال رؤية المجلس عبر مجموعة كاملة من تحديات بناء السلام والأطراف الفاعلة بغية تحقيقه.

الســيد لي باو دونغ (الصين) (تكلــم بالصينية): أود أن أشــكر كولومبيــا على مبادرهتــا لعقد هذه المناقشــة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع، ووزيرة الخارجية هولغوين كويار على ترأســها جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون؛ والسفير غاسانا والسفير مؤمن، الممثلين الدائمين لرواندا وبنغلاديش، والسيد فون أمسبرغ ممثل البنك الدولي على حضورهم.

تقدر الصين تقديرا كبيرا الانجازات الملحوظة التي حققتها لجنة بناء الســلام في العــام الماضي. بذلت لجنة بناء الســلام، بوصفها أول كيان داخل منظومة الأمم المتحدة مســؤول عن تنســيق بناء الســلام بعد انتهاء التراع، جهودا لتنفيذ ولايتها، وفقــا لقــرارات مجلس الأمن وقــرارات الجمعيــة العامة ذات الصلــة، وقــد أدت دورا مهما في دفع عجلة بناء الســلام في البلدان الخارجــة من التراع. وفي الوقت ذاته، تواجه لجنة بناء السلام العديد من التحديات في عملها إذ أن بناء السلام مهمة طويلــة الأجل ومعقدة وشــاقة. وأود أن أذكر فيما يلي أربعة تعليقات.

أولا، ينبغــي أن تحترم لجنة بناء الســلام وجميع الأطراف المعنيــة الملكية الوطنية للبلــدان المعنية احتراما كاملا. وتتحمل الدول بعد انتهاء التراع المسؤولية الأساسية عن بناء السلام في بلداهنا. ينبغي أن تحترم اللجنة، في مســاعدة هذه البلدان على بناء الســلام، إرادهتا ومحاولة مساعدهتا في تعزيز بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراهتا في مجالات الإدارة المدنية والحكم الوطني. وينبغي أيضا أن تعزز لجنة بناء الســلام على نحو اســتباقي شــراكتها مــع البلــدان المدرجة في جدول أعمالها بطريقة بناءة.

ثانيا، ينبغي أن تقدم اللجنة المساعدة إلى البلدان الخارجة مــن الــتراع في تعبئــة المــوارد اللازمــة وفقا لموقفهــا الوطني وأولوياتها المحددة. إن أولويات بناء الســلام بعد انتهاء التراع تحقق الاســتقرار في الوضع الأمني، وتوطيد المصالحة السياسية، وتعزيــز تنمية الديمقراطيــة. في الوقت ذاته، ينبغي أيضا معالجة المشــاكل الجذرية التي تهدد الســلم والأمن، لا ســيما مسائل التنميــة الاجتماعيــة والاقتصاديــة. ينبغي أن تقــف لجنة بناء الســلام بمثابة المنبر الهام للمساعدة في تنسيق المساعدة الدولية وتعبئة الموارد. ونأمل أيضا أن يتمكن صندوق بناء السلام من تقديم المزيد من الدعم لأعمال بناء السلام بعد انتهاء التراع.

ثالثا، ينبغي أن تعزز لجنة بناء الســلام تنســيقها وتعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الرئيســية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. نأمل أن تستند إلى تنسيقها واتساقها مع الأجهــزة الرئيســية للأمم المتحدة مثل مجلــس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في محاولة لاستكشاف الســبل الفعالة لمســاعدة البلــدان الخارجة من الــتراع في بناء الســلام. وينبغي اســتغلال المزايا الفريدة في مجال بناء الســلام الــتي تمتلكها المؤسســات المالية مثل البنــك الدولي والمنظمات الإقليميــة ودون الإقليميــة، مثــل الاتحاد الأفريقــي، من أجل تحقيق المزيد من النتائج الملموســة في بناء الســلام بين البلدان الخارجة من التراع.

أخــيرا وليس آخرا، نعتقد أن لجنة بناء الســلام ينبغي أن تســتمر في الســعي لتحسين أســاليب عملها وتعزيز الكفاءة. يغطي بناء الســلام مســاحة واســعة ويشــمل المهــام المعقدة والمرهقــة. وينبغــي أن تواصل لجنة بناء الســلام تحســين بناء مؤسســاتها الداخلية، وجمع الخبرات وأفضل الممارســات على نحو يتســم بالنشــاط. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعيد التأكيد على النتائج التي تحققت في الميدان في بلدان محددة، بما في ذلك اســتخدام الموارد مثل شتى مشــاريع الأمم المتحدة والصناديق وبعثات حفظ السلام، بينما تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون وتجنب الازدواجية.

الســيد موررايس كابرال (البرتغال) (تكلّم بالإســبانية): أشــكركم، سيدتي الرئيسة، على تولّيكم رئاسة المجلس. وإنَّه لمن بواعث الاعتزاز والســرور دائماً أن تكونوا معنا. وأودُّ أن أهنِّئ الرئاســة الكولومبية للمجلس على تنظيم هذه المناقشــة الهامّة. كما أودّ أن أشكركم، سيدتي، على المذكّرة المفاهيمية الممتازة (S/2012/511، المُرفق) التي أعدَّها وفدكم.

(تكلّم بالإنكليزية)

وأودّ كذلك أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام، فضلاً عن شــكر زميلَينا، ممثِّلَي رواندا وبنغلاديش، على إحاطتيهما الإعلاميتَــين المفيدتَــين وقيادتيهما. كمــا أودّ أن أُوجِّه عبارة تقدير إلى السيد فون آمسبرغ على عرضه.

ومن الطبيعي أن تتشــاطر البرتغال المواقف التي سيعرضها لاحقاً أثناء هذه المناقشــة الســفير ماير – هارتينغ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ولا يمكــن إنكار أنَّ لجنة بناء الســلام قد أثبتت وجودها في السنوات الست الماضية، بصفتها جهة فاعلة فريدة في إطار صرح الأمم المتحدة لتوطيد السلام بعد التراع. والتقرير الذي نتدارســه اليوم (S/2012/70) يشهد على ذلك، ويقدِّم عرضاً شــاملاً لكيفية نشأة اللجنة وتختلف تشكيلاتها، وكيفية إعداد أشكال جديدة من التعامل مع البلدان الهشَّة، فضلاً عن التعامل مع مجتمع المانحين على نطاق أوسع. لكنَّه لا يزال هناك الكثير ممّا ينبغي القيام به.

وأحــد الجوانب المتميِّزة للجنة بناء الســلام، التي تُقدِّرها البرتغــال تقديراً خاصاً، هو الطريقة التي تجمع فيها اللجنة معاً الأمــن والتنمية بصفتهما عنصرين مترابطين لتوطيد الســلام. والتأكُّد من معالجة هذين البُعدَين بصورة متكاملة، منذ المراحل

المبكِّرة لحفظ السلام، يستلزم وضع أدواتنا السياسية والإنمائية والأمنيــة والإنســانية في إطــار وحيد دائــم. وفي كل بلد من البلدان التي تُعنى بها لجنة بناء الســلام – بما يشمل التشكيلات الأربع التي تشكِّل البرتغال جزءاً منها – تُسهم اللجنة بالتأكيد في جهود الأمم المتحدة لاستنباط مثل هذا الإطار.

وتنطلــق فرادة لجنة بناء الســلام من عضويتها أيضاً، التي تجمع معاً الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ومن مشاركتها مع الجهــات الفاعلة الوطنية في تحديد أولويات بناء الســلام. ونهجهــا المســتند إلى المشــاركة المتبادلة بينها وبين ســلطات البلــدان المُدرَجــة في جدول أعمالها، يشــكِّل حافزاً قوياً نحو المُلْكية الوطنية لعمليات توطيد السلام.

والمســألة المطروحــة هنا اليــوم هي كيف نســتفيد على الوجــه الأمثل من تلك الســمات المنفردة للجنة بناء الســلام، بغيــة ضمــان حضور أكثر اتِّســاقاً وفعالية للأمــم المتحدة في الميدان، ولكــن مع رؤية أكثر وضوحاً لأعمال اللجنة. وكما يشــير التقرير الســنوي، فإنَّ إحدى المهمَّات الرئيســية للجنة بناء الســلام هي تعبئة موارد المانحين وتحديد الثغرات التمويلية وأولويات المســاعدة الدولية. لكــنَّ ذلك ينبغي أن يتحوَّل إلى العمــل الحقيقي المنفَّذ ميدانياً. وبالإضافة إلى التخطيط المنتظم والتعــاون مع الســلطات الوطنية، نعتقد اعتقاداً راســخاً بأنه ينبغي للجنة بناء الســلام أن تكون منذ البداية مرتبطة ارتباطاً أكثــر منهجية بجهات فعَّالة أخرى، في طليعتها وكالات الأمم المتحدة، ولكن معها أيضاً شــركاء ثنائيون، ومؤسسات مالية دوليــة ومنظمات إقليمية. وبالمشــاركة مع مختلف الشــركاء، يمكــن للجنة بناء الســلام أن تؤدي دوراً هامّــاً جداً في ردم الثغــرات المحتملَــة بين ما تفعله كل جهــة. وفي هذا الصدد، تصبح الشراكة المُنشأة مع مصرف التنمية الأفريقي خطوة بالغة الإيجابية، يُؤمل لها أن تُثمر نتائج محددة في المستقبل القريب.

والجانب الأساســي الآخر هو جانب الحوار السياســي. فبيانــات التوافــق المتبــادل، فضلاً عن الزيــارات التي يقوم بها رؤساء التشكيلات المحددة القُطرية، تُشكِّل فُرصاً ممتازة لنقل الرسائل السياسية المتعلقة بالحالة في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء الســلام. ولكن يجــب علينا الاعتراف بأنه لا بُدَّ من القيام بالمزيد لتجســيد الدور السياسي لرؤساء تشكيلة لجنة بناء الســلام، مــع دور الجهات الفاعلة الأخــرى التابعة للأمم المتحدة، أي الممثِّلون الخاصون للأمين العام، بغية تفادي الازدواجية، أو، حتى ما هو أسوأ، التناقضات.

وينبغــي التفكير بعناية أيضاً في مجــالات الأولوية لتدخُّل لجنــة بناء الســلام، آخذين في الحســبان ولايــة بعثات الأمم المتحــدة في الميدان. وعلى الرغم مــن رؤيتنا أنَّ التوجُّه الراهن نحو تركيز أقوى من جانب تشــكيلات لجنة بناء الســلام على أنشــطة إصلاح القطــاع الأمني تطوُّر إيجابي، فمن الأساســي ضمــان ألاَّ يؤدي مثل هــذا التركيز إلى ازدواجية العمل الذي تقوم به بعثات الأمم المتحدة، التي تشمل ولاياتها فعلا مساعدة إصلاح القطاع الأمني بصفتها مَهمَّات ذات أولوية.

وينطبق الأمر ذاته إلى حدٍّ بعيد على المبادرات الهادفة إلى تعزيز المشــاركة الفعَّالة للمرأة في التحوُّل السياسي والانتعاش الاقتصادي. ونحن نقدِّر مبادرات لجنة بناء الســلام في معالجة مــا نعتقــد أنه جانب أساســي من جوانب توطيد الســلام في مختلــف البلدان المُدرَجة في جدول أعمال اللجنة، ولا يســعُنا إلاّ أن نُشــجِّع التشــكيلات المختلفة على العمــل مع البعثات في الميــدان، فضلاً عن العمل مع الأجهــزة المعنية التابعة للأمم المتحدة والشــركاء الدوليين، لضمان تنســيق أفضل للأنشطة القائمة.

وإذ مــا نــزال نتناول مســألة المجــالات ذات الأولوية، نعتقد أنَّ المناقشــات التي أُجريت مؤخرا بشــأن المســائل عبْر الوطنيــة، كمســائل الجريمة المنظمــة العابرة للحــدود الوطنية

في غــرب أفريقيــا، واعدة جداً، وأنها تشــكِّل محاولة لإضفاء بُعْــد إقليمــي على أعمال لجنة بناء الســلام. وفي هذا الصدد، نشــجِّع التشــكيلات على العمل بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ مشاريع محددة لمكافحة الجريمة المنظمة.

إنَّ الإجابــة عــن المســائل الــتي حّددتهــا هنا تســتدعي تفكيراًأعمق في العلاقة بين لجنة بناء السلام والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ولا سيّما مجلس الأمن. والتقرير السنوي للجنة بناء الســلام يقر بعض التقدُّم في التفاعل بين الجهازين، ويطرح توصيات بشأن كيفية تعزيز تلك العلاقة.

وينبغــي لنــا أن نعمل جماعياً لتحســين أســاليب عملنا، بمــا يُتيح لنا الاســتفادة بصورة منتظمة من مشــورة رؤســاء التشكيلات المحددة القطر المخصصة. والحوار التفاعلي المزمع إجراؤه غداً يشــكّل خطوة إيجابيــة في هذا الاتجاه، ولكن من المؤكّد أنّه يوجد هناك مجال أمام المجلس لأن يســعى ويستفيد بشــكل أفضل من مشــورة لجنــة بناء الســلام، وبخاصة لدى مناقشة تجديد الولايات، على أن يكون ذلك أيضاً بمثابة إنذار مبكِّر من انتكاسات محتمَلة لتوطيد السلام في بلدان محددة.

وختامــاً، تبقــى البرتغــال، كمــا كانت دائمــاً، متأهبة للمشــاركة في مناقشــة مفتوحة ومبتكَرة بشأن سُبُل النهوض بمســاهمات لجنة بناء السلام في عمل أكثر كفاءة وتكاملاً من جانب المجتمع الدولي، خلال مختلف المراحل لتوطيد الســلام بعد النزاع في البلدان المعنية. ونجاح لجنة بناء الســلام في إنجاز مَهمّاتها يمثل نجاحنا الجماعي نحو تحقيق السلام المستدام.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلّم بالإنكليزية): نودّ أن نرحّب بكم، ســيدتي الرئيسة، كما نودّ أن نشكركم على ترؤُّسكم هذا الاجتماع. وإننا نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلاميــة. وبصــورة عامة، نودّ أن نشــكر وفدكم، ســيادة الرئيســة، على تنظيم هذه المناقشة. كما نشكر الرئيس المنتهية ولايته للجنة بناء الســلام، السفير يوجين – ريتشارد غاسانا، ممثِّــل رواندا، على العمــل المتميِّز المنجَز أثناء فترة ولايته. كما نودّ أن نهنِّئ الســفير أبو الكلام عبــد المؤمن، ممثِّل بنغلاديش، على تولِّيه الــدور الهامّ، دور رئيس اللجنة. وإننا نتمنى له كل الخير، ونتعهَّد بتقديم دعمنا لقيادته.

وفي الفتــرة الفاصلة بين مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، الذي اتَّخذ القرار بإنشــاء هيكلية بناء السلام، ومناقشة اليوم، أجرينا مناقشــات بشأن الأهمية أو القيمة التي تُضفيها لجنة بناء الســلام على معادلة السلم والأمن الدوليين. والأسئلة الرئيسية التي طُرِحت، بين ســواها، تشــمل أولاً، ما هي القيمة المضافة للجنــة بناء الســلام؟ وثانيــاً، ما هي أهمية لجنة بناء الســلام؟ وثالثاً، ما هو دور لجنة بناء السلام؟ تلك أسئلة أساسية تفكِّر فيها منظومة الأمم المتحدة يومياً، ولا تجد لها ســوى إجابات محدودة أحياناً.

لقد شــكَّل إنشاء لجنة بناء السلام مَعلماً بارزاً في إدراك العلاقة والتداخل بين الأمن والتنمية. وينبغي أن تكون اللجنة، بصورة مثالية، هيئة أمم متحدة رئيســية لمجابهة تحديات الأمن والتنمية. ويمكنها أن تُشــكِّل نقطة تلاقٍ بين الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة وذات الولايات الميثاقية.

وعلــى الرغم من ذلك، تودّ جنوب أفريقيا أن تقول منذ البداية أننا نعتقد أنَّ لجنة بناء السلام تبقى أداة هامة وحاسمة في المجال الواسع لمنع النزاع وتوطيد السلام. ولا يمكن أن يكون إفراطــاً في المبالغة الادِّعاء أنّه لولا جهود لجنة بناء الســلام في البلــدان المدرَجة في جــدول أعمالها، لكانت الحالة مختلفة عمّا هي عليه حالياً، أي كان يمكن أن نكون قد رأينا هذه البلدان تعود إلى النزاع.

وفي هــذا الصدد، يقودنــا تحليلنا الموضوعــي للجنة بناء السلام إلى استنتاج أنَّ اللجنة لا تزال في طور التطوُّر، وأنها لم تبلغ بعد طاقتها الكاملة. وجميع البلدان الستة المدرَجة في جدول

أعمالها شـهدت مؤخراً انعكاساً في عملياتها الديمقراطية، ولا سيَّما في غينيا - بيساو.

لذلـك مـن الحيوي لنا ونحن نواصل شـحذ أدوات هذه الهيئة الهامة أن نتأمل في المنجزات التي حققتها لجنة بناء السلام والتحديات التي واجهتها. ووجهة نظرنا المتروية جيدا مفادها أنه ينبغي ألا نتنصل من مواصلة التأمل في ضرورة تعزيز قدرة اللجنة برفدها بالأدوات والمهارات والخبرة اللازمة.

وقـد يعني ذلك اختلافا بـين فكرة بناء السـلام وطبيعة وتشكيل الهيكل الحقيقي لها ألا وهو اللجنة.

إن مناقشـة اليوم ينبغي اعتبارها أيضا فرصة هامة للالتزام مجـددا بالتعهد الذي قطعناه عندما اتخذنـا بالإجماع القرارات التي أنشـأت هيكل بناء السـلام في عـام ٢٠٠٥. وثمة لحظة هامـة جدا تدخل فيها المجتمع الـدولي في حياة اللجنة تمثلت في اسـتعراض الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ لهيكل بناء السلام الذي وفر توصيات محددة بشـأن الكيفية التي يمكننا بها تحسين عمل اللجنة. ويسـر وفدي أن يعلم، كما ورد في التقرير قيد المناقشـة (S/2012/70) أن هناك زخما متزايدا لتنفيذ التوصيات ذات الصلة قد تطور خلال فترة الاستعراض.

إن جنوب أفريقيا قـد أثلج صدرها التقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام والتشكيلات الخاصة بكل بلد بعينه في البلدان المدرجـة في جـدول أعمالها. وبينما نرحـب بتلك التطورات الإيجابية، نعتقد بصورة مماثلة أنه ينبغي ويمكن فعل المزيد. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز على مسألة تعزيز مِرفق التشكيلات القُطرية.

نعتقـد أنـه من الضروري تشـجيع أعضاء التشـكيلات القُطريـة لبلـدان معينة على تولي مسـؤوليات محددة، تتراوح من الدعم السياسـي إلى الدعم المالي. وإحدى المهام الرئيسـية للجنة بناء السلام هي إيلاء الاهتمام السياسي ومؤازرة البلدان المدرجـة في جـدول أعمالهـا. وفي ذلك السـياق، لا بد من تشجيع أعضاء التشكيلات على جعل تأثيرهم ذي جدوى مجد وتقديم الدعم السياسـي الأساسـي اللازم للبلدان التي تشارك في تشكيلاتها.

وعـلاوة على ذلك، فإن عضوية تلك التشـكيلات يجب أن لا تعتـبر ببسـاطة امتيـازا لأعضائهـا بل ينبغـي أن تقترن بالمسـؤولية. لذلك، كما تمت التوصية في استعراض ٢٠١٠، من أجل تحسـين فعالية لجنة بناء السـلام في الميدان، ينبغي أن لا تكون رئاسـات التشـكيلات على أساس شخصي، ليتسنى للبلد الذي ينتمي إليه رئيس التشـكيل، أو البلد الذي يمثله في الأمـم المتحدة، أن يتولى قيادة العملية أو على الأقل أن يكون منخرطا فيها بهمة. وقد يكون ذلك أسـهل وأنجع عندما لدى البلد الذي يمثله الرئيس في الأمم المتحدة تمثيل دبلوماسـي مع البلـد المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السـلام. وفي الحقيقة أننـا لم نتأمل بعد فيما إذا كان التشـكيل الـذي يتألف حاليا من ممثلي دول موجودين هنا في نيويورك هو الطريقة الوحيدة لتشـكيل اللجنة أو مـا إذا كان يتعين علينـا أن نكون مرنين ومنفتحـي الذهن إزاء الخبرة الفنية الموجـودة في مكان آخر، سواء في الخدمة المدنية أو في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالتنسـيق والشـراكات الاستراتيجية، نعتقد أن زيادة التنسـيق أمر حيـوي لكفالة فعالية الجهود الدولية في حـالات ما بعد انتهـاء الصراع والتدخـلات الدولية. وكثيرا من الأحيـان تكون جهود الأمم المتحدة مجزأة وتواجه كفاحا لحشـد مواردها الهامـة وزيادة قوة الجهـود الجماعية إلى الحد الأقصـى. إن لجنة بناء السـلام، بوصفها جـزءا من آلية الأمم المتحدة، قد تعين عليها على مر السنين أن تسعى جاهدة أيضا لتنسيق الموارد اللازمة لتعزيز بناء سلام جديد واستدامته. وفي ذلـك الصدد، تؤيد جنوب أفريقيـا بقوة الدعوة إلى مزيد من التماسـك والتنسيق والتفاعل بين سـائر أجهزة الأمم المتحدة

ووكالاقما، لا سيما في الميدان. وإن مزيد من التنسيق ينطوي على إمكانية تحاشي إزدواجية الجهود ومضاعفة الناتج في وقت يتسم بموارد محدودة ومتضائلة باستمرار.

إن التفاعل مع البنك الدولي والمنظمات المانحة موضع ترحيب وينبغي استدامته. ونرحب أيضا بالشراكة الفعالة بين اللجنة وبنك التنمية الإفريقي. ومهما يكن من أمر، نشجع التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أيضا. ونرحب أيضا باللقاءات التي عقدت مع حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية.

إننا إذ نقر بالعلاقة التي لا انفكاك منها بين الأمن والتنمية، نرحب بتنامي العلاقة بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفيما يتعلق بالتنسيق في الميدان، ينبغي أن تُسند إلى لجنة بناء السلام الولاية لكي تكون على أضعف الإيمان المنسق الوحيد لجميع مداخلات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وينبغي للأمم المتحدة، بالتشاور مع أصحاب المصالح، أن تكفل قيام جميع الوكالات الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، بتوجيه جهودها من خلال لجنة بناء السلام على المستوى القُطري من أجل تحاشي أي ازدواجية أو تنافس محتمل على الحيز والاهتمام. إن بعثة بناء السلام المدمجة في سيراليون، حيث كانت مشاركة لجنة بناء السلام متوائمة مع أولويات الحكومة من خلال برنامجها الوطني من أجل التغيير، يمكن استخدامها كمثال على ذلك.

نعتقد أن العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ربما تكون أهم علاقة بالنظر إلى ولاية الهيئتين. ويذكر تقرير لجنة بناء السلام أن، ''العلاقة مع مجلس الأمن استمرت في التطور خلال الفترة المشمولة بالتقرير''. (S/2012/70، الفقرة ٢٤). ويتجلى التطور الإيجابي، في جملة أمور، في تفاعلات غير رسمية بين المجلس ورؤساء التشكيلات القُطرية.

ونود مرة أخرى أن نشدد على ضرورة أن ينظر المجلس في أساليب عمل مرنة لتمكين لجنة بناء السلام من القيام بدورها بفعالية في إسداء المشورة للمجلس بشأن حالات ما بعد انتهاء الصراع. وعندما تكون لدى المجلس مهام مدمجة في بناء السلام في جميع ولاياته لحفظ السلام، نشدد على حصول المجلس على مشورة لجنة بناء السلام في جميع الأوقات كلما ارتأى ذلك لازما. ونكرر أيضا ضرورة تعزيز حفظ السلام وبناء السلام بصورة متبادلة من أجل تحقيق السلام الدائم في البلدان الخارجة من صراع.

أما فيما يتعلق بتعبئة الموارد، فمن نافلة القول أن بناء السلام في البلدان الخارجة من صراع يتطلب ضخ الموارد. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن التمويل في أوانه وبصورة مستدامة وقابلة للتنبؤ يظل عنصرا حيويا في تحقيق أهداف بناء السلام، لذلك نشدد على ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة في استخدام الآليات المستدامة بوصفها وسيلة لإطلاق أعمال بناء السلام في البلدان الخارجة من صراعات، بما في ذلك الأنصبة المقررة، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع السريعة الأثر. فهذه المشاريع حيوية لتوطيد عوائد السلام ومن ثم تحاشي الارتداد الكامل إلى الصراع.

وفي أحيان كثيرة تكون قدرات البلدان بعد انتهاء الصراع ضعيفة من الناحية البشرية والمؤسسية لبناء السلام. وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية بناء القدرات المؤسسية والبشرية المحلية وتوفير التدريب لاستحداث قدرات جديدة وتعزيز القدرات المتواجدة بالفعل. ونرحب بالعملية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز نُهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة ترمي إلى تطوير القدرات من أجل بناء السلام. ولدى تطويرنا لتلك القدرات، فمهما شددنا لا يمكن أن نكون مغالين في التشديد على أهمية تشكيل الشراكات على الصُعد المحلية والإقليمية ودون الإقليمية بغية الاستفادة من

المزايا الفريدة المتأصلة في القدرات البشــرية على تلك الصعُد. وفي ذلك الســياق، فإن فكرة تطوير القــدرات المدنية خاصة مــن بلدان الجنوب والاســتفادة منها أمــر بالغ الأهمية. ويجب التشديد على الملكية الوطنية في جميع مراحل بناء السلام.

في الختــام، تكرر جنوب أفريقيا التزامنــا بعمل لجنة بناء الســلام إذ أننــا نعتقد أن اللجنــة تــؤدي دورا حيويا في منع نشــوب الصراعات، بما في ذلك الاكتشــاف المبكر للأسباب الجذرية والوشــيكة للصراع، وتلــك التي تنطوي على إمكانية قدح شــرار الصراع. إن أفريقيا قد اســتفادت من جهود لجنة بناء الســلام. نود أن نرى منظمة تتمتع بمزيد من القوة والخفة ولديهــا المزيــد من الموارد بحيث تســاعد القارة على تحاشــي نشوب الصراع وتوطيد السلام الهش عندما ينشأ.

الســيد لولشــيكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أن اشــكر وزيرة خارجيــة كولومبيا على مســاهمتها الممتازة في مناقشــة اليوم التي كانت هامة جدا بالنســبة لبلدي ولأعضاء المجلــس الآخريــن. أود أيضا أن اعرب عــن تقديري للأمين العــام علــى تقريره الســنوي الخامــس عن لجنة بناء الســلام (S/2012/70)، كذلك نشيد بالأمين على مشاركته الشخصية في تعزيــز دور الأمــم المتحدة في حفظ الســلام. أود أيضا أن اشــكر السفيرين يوجين – ريتشارد غاســانا وابو الكلام عبد المؤمــن، وكذلك نائب رئيــس البنك الــدولي، جوكيم فون آمسبيرغ على بياناهتم الزاخرة بالمعلومات.

إن وفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل تونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن تدبر مرحلة ما بعد انتهاء الصراع مســألة على جانب كبير من الأهمية ذلك أن نتيجتها، سواء أكانت حسنة أم سيئة، يمكن أن تســاعد بلد ما أو تحكم عليه بعدم الاســتقرار، كما يتبــين لنا بوضوح من الأمثلة المســتمدة مــن التجربة الأخيرة. وتبين بصورة خاصة، أن أُســس بناء السلام تبدأ بالتشكيل ما أن يتم إرســاء الســلام، وتؤدي دورا حاسمــا في عملية انتقال البلد وتحوله.

قبل أن تصبح تلك المراحل الانتقالية والتغيرات مســؤولية المجتمع الدولي، فإهنا أولا وقبل كل شــيء مسؤولية سلطات البلدان المتضررة. وتشــكل ملكيــة أصحاب المصلحة المعنيين، في بلدان ما بعد الصراع شــرطا لازما، لأية مبادرة بناء ســلام ناجحــة. وتتطلب ملكية وطنية من هذا القبيل تحديد أولويات للإجــراءات، مــن أجل ضمان ســير عملية تحقيق الاســتقرار قدمــا، دون تراجع للخلف. في رأينــا، تتمثل تلك الأولويات في الأمن وسيادة القانون والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالطبع، لا يمكن لأي بلد خارج من الصراع بناء السلام من دون مســاعدة حســنة التوقيت وأساســية ومســتدامة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المجاورة والمنظمات الإقليميــة ودون الإقليمية الــتي ينتمي إليهــا. ومنظومة الأمم المتحــدة مدعــوة للقيام بدور مركزي وحفــاز فيما يخص بناء السلام، نظرا للثقة التي تلهمها والمصداقية التي تأتي هبا والمعرفة الجماعية التي اكتســبتها على مدى عقــود. أظهرت لجنة بناء الســلام ضمن هيــكل الأمم المتحدة فائدهتــا وأهميتها وقدرهتا على تحويل دفة الأمور في المراحل الأولى من بناء السلام.

شكل إنشاء اللجنة، قبل ست سنوات علامة حاسمة فيما يخص بداية هنج جديد للأمم المتحدة فيما يخص السلم والأمن والتنمية على المســتوى الدولي. وســدت تلك الهيئة الجديدة، بحكم طابعها المتعدد الأوجه، فراغا مؤسسيا، بمعالجتها لمسائل الأمن والتنمية والمعونة بطريقة متكاملة. ونظرا للتمثيل الواسع لعضويــة اللجنة، فإهنا كيان موثوق به للتنســيق وتبادل أفضل الممارسات فيما يخص مساعدة البلدان الخارجة من الصراع.

أود أن أركز اليوم على مســألتين حاسمتين، يبدو لي أهنما تتطلبان اهتماما خاصا، وهما التمويل والتنسيق. لا يمكن للجنة

بناء السلام أن تبلغ قدراتها الكاملة، وتحدث تغييرا في الميدان، إذا كانت تفتقر إلى التمويل اللازم لعملها، كما أكد على ذلك جميع المتكلمين اليوم. والتمويل الذي يمكنها الاعتماد عليه، لم يكف حتى الآن لسد الاحتياجات الملحة للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. ولا يؤثر ذلك فحسب على الفعالية، ولكن أيضا على بروزها كطرف فاعل في مجال بناء السلام، كما شاهد ذلك أعضاء المجلس في غرب أفريقيا خلال شهر أيار/مايو الماضي. إننا نتفق مع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، بأن اللجنة سوف تستفيد من استكشاف وسائل جديدة ومبتكرة ويمكن الاعتماد عليها لتمويل مشاريعها، وتعزيز علاقاتها مع باقي عناصر منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية الإقليمية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية.

ينبغي تشجيع العمل الهام الذي قام به الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة فيما يخص تحديد مجالات التعاون الممكنة بين مختلف التشكيلات القطرية. ولا بد من القول إن مناشدات اللجنة المتزايدة، لفائدة البلدان الخارجة من الصراع، لا يرافقها غالبا إدراك أو امتنان لعملها. ولذلك يجب قطعا ربط خطوط اتصال، من أجل إبراز لجنة بناء السلام على نحو أكبر، وإبراز دورها في البلدان المستفيدة من مساعداتها، والمساهمات التي يمكن أن تقدمها في أماكن أخرى، كما أكد على ذلك الأمين العام في بيانه الافتتاحي.

تتمتع المنظمة بموارد بشرية وتقنية ومالية، يمكن أن تستفيد من تركيزها على مجالات عمل اللجنة. ومن ثم من الضروري زيادة التماسك. ويكتسي إسهام الأطراف الفاعلة الإقليمية، والمنظمات دون الإقليمية أهمية كبيرة فيما يخص تحقيق السلام والاستقرار والتنمية للبلدان الخارجة من الصراع. ونحن نعتقد أن على اللجنة أن تستكشف بشكل أكبر نهج التعاون الثلاثي، وخصوصا فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب. من شأن ذلك أن يسمح بتكييف الأساليب مع الظروف المحلية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وبإنشاء تشكيلة غينيا عام ٢٠١١، ارتفع عدد التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام إلى ست تشكيلات. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشيد بالرئيس الحالي للجنة بناء السلام وسلفه على العمل الهام والعملي الذي اضطلعا به.

نظرا للقرب الجغرافي للكثير من البلدان الخارجة من الصراع، وتشابه التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لإقامة تشكيلات إقليمية. وستسهم مناطق التركيز على سبيل المثال على طول نهر مانو، الذي يمر عبر ليبريا وغينيا وسيراليون، أو في منطقة الساحل أو في منطقة البحيرات الكبرى، في تحقيق تنسيق وعمل أفضل وإرساء المزيد من الاتساق في عمليات بناء السلام على المستوى دون الإقليمي. وفي ضوء التطورات الأخيرة في منطقة الساحل، فإننا نعتقد أن على لجنة بناء السلام مساعدة بلدان منطقة الساحل والصحراء، التي هي إما في صراع أو خارجة من أزمات مؤسسية.

يكتسي تعزيز دور لجنة بناء السلام ضمن هيكل الأمم المتحدة أهمية خاصة، من أجل استدامة النجاحات التي تحققت في العديد من بلدان القارة الأفريقية. وينبغي تعزيز العلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن بشكل أكبر. وفي ذلك السياق، فإننا نثني على الدعوات المنتظمة التي يوجهها المجلس إلى رؤساء التشكيلات، من أجل الاطلاع على وجهات نظرها وتقييماتها للبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة. وفي نفس الوقت، نحن نقدر وندعم تعزيز التعاون بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين اللجنة والمؤسسات المالية الدولية والقارية.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): إسمحي لي، سيدتي الرئيسة، في البداية، أن أقول إنه من دواعي سروري رؤيتكم ترأسون هذه الجلسة. ونقدر حضوركم الشخصي،

كمـا نقدر عقد وفـد كولومبيا هذه المناقشـة المفتوحة، كما نقدر الورقة المفاهيمية الممتازة التي أعددتموها لتوجيه مداولاتنا (S/2012/511، المرفق). كما نود أن نعرب عن شكرنا للأمين العـام على بيانه، وللأمانة العامة على تقرير لجنة بناء السـلام (S/2012/70)، الذي يغطي أعمال دورتها الخامسة.

كانـت غواتيمالا دولة عضوا في اللجنة خلال الفترة قيد النظر، وكان لها شـرف تـولي أحد مناصب نـواب الرئيس. مـن ثم فإن لدينا علاقـة بمحتويات التقريـر، بجانبيه الإعلامي والتحليلي. ونحن نقدر بشـكل خـاص المعلومات المفصلة عن كل بلـد مـن البلدان التي تنتمي إلى تشـكيلات معينة، عندما يتعلق الأمر بالمهام الرئيسـية للجنة المتمثلة في: الدعوة والدعم السياسيين وتعبئة الموارد وتعزيز التماسك.

إننا ممتنون للسفيرين غاسـانا ومؤمن على البيانين اللذين أدليـا بهما، وللسـيد فون أمسـبرغ ممثل البنـك الدولي،الذي نرحب به اليوم هنا، على البيان الذي أدلى به.

إذا تكلمنا من الناحية المفاهيمية، فإن فكرة بسـيطة جدا أتاحت إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٥.

وقد اكتسـبت الأمـم المتحـدة ٦٠ عاماً مـن الخبرات الراسـخة في بناء السلام والتنمية. وحان الوقت لتوظيف تلك الخـبرات وبلورتها في كيان متخصص يمكن أن يطبق الدروس المستفادة في هذين المجالين في البلدان الخارجة من الصراع، أو بعبارة أخرى، في عمليات بناء السلام.

وينعكس رديف تلك الفكرة في الجانب المؤسسي، حيث أن ثلاثـة مـن الهيئات الحكوميـة الدولية الرئيسـية – الجمعية العامـة والمجلس الاقتصـادي والاجتماعـي ومجلس الأمن – تتناول جوانب مختلفة من صنع السـلام أو بناء السـلام. وأي شـيء أفضل من إنشـاء هيئة متخصصة ترتبـط بتلك الهيئات الثلاث يمكن أن يعزز مزيداً من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة حالة البلدان الخارجة من الصراع تحديداً؟

وكمـا نذكر، فقد أنشـئت اللجنة من خـلال القرارين المتزامنـين ٦٠/١٨٠ للجمعيـة العامـة و ١٦٤٥ (٢٠٠٥) لمجلـس الأمن، وذلـك بعد فتـرة مفاوضات طويلة نسـبياً. وعـلاوة علـى ذلك، أقـرت إمكانية تعديل هـذا المحفل من خلال إنشاء عملية استعراض خمسية.

وعليـه، ففي عام ٢٠١٠، قدم ثلاثـة من زملائنا – من جنـوب أفريقيا والمكسـيك وآيرلنـدا – تقريرهـم للمجلس (S/2010/393، المرفـق)، الـذي يحـاول أن يعـبر عـن الآراء المتناقضة الموجودة داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بأداء اللجنة. والاسـتنتاج الرئيسـي الذي خلص إليه الميسرون الثلاثة يمكن تلخيصه في عبارة واحدة: الآمال التي صاحبت إنشـاء اللجنة ”لم تتحقق بعد“. ويتضمن التقرير توصيات تسـعى إلى سـد الفجـوة بين التوقعات والنتائج. وأيدت الجمعية العامة ومجلس الأمـن هذه النتيجة من خلال اتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٥/٧ وقرار مجلس الأمن ١٩٤٧ (٢٠١٠).

خلاصـة القول أنه ليس من الممكـن أو من الملائم تناول القضايا المتعددة التي أثيرت في تقرير الميّسرين وفي تقرير اللجنة المعروضـين علينا. ولذلك، نحـن ممتنون للرئاسـة الكولومبية على ورقتها المفاهيمية التي تنتهي بأسـئلة ثلاثة ستساعدنا على التركيز فيما تبقى لنا من ملاحظات. وسأتوخى الإيجاز.

أولاً، كيـف يمكـن لهـذه اللجنة أن تحقـق إمكاناتها بأن تقدم قيمة مضافة إلى شبكة المؤسسات المكرسة لأدوار مماثلة؟ نحـن نرى أنه إذا امتثلـت اللجنة لولايتها بالكامل، سـتكون قيمتها المضافة واضحـة وضوحاً ذاتياً لأنه، خلافاً لما يفترضه السـؤال، فإن دورهـا فريد من نوعه. وهـي لا تحتاج إلى أن تتنافس مع محافل أخرى لكسـب الاهتمام أو الحيز. وتحسـين قدرتها على إيجاد شراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها هو

السـبيل الذي يمكننا من خلاله أن نسـلط الضوء على دورها. داخل المنظمة، وبسبب عضويتها، يمكن أن يقال إن اللجنة هي محصلة الهيئات الحكومية الدولية الرئيسـية الثلاث التي أشرت إليها آنفاً، وبالتالي فإنها يمكن أن تكون همزة وصل بين الهيئات الثلاث، ومن ثم فهي تعزز دور كل منها.

وفضـلاً عن ذلك، فإن اللجنة تمثل نقطة التقاء بين مجلس الأمن – الذي تقتصر ولايته على صون السلم والأمن الدوليين – والجمعيـة العامـة، وأهم مـن ذلك، المجلـس الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا المجلـس ولاية في مجال التنمية والحوكمة الديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن الخط الفاصل بين صنع السلام وبناء السـلام خط باهـت، ولكن لهذا السـبب تحديداً، فإن بلورة تفاهم جيد بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام أمر يعزز الامتثال لولاية كل منهما، خاصة في الميدان.

غـير أن تصورنا أنه، علـى الصعيد العملي، فإن لكل من تلك المحافل حيز يضطلع من خلاله بأنشطته بشكل منفصل. وبعبـارة أخرى، فإن كل ما يتردد بشـأن تنسـيق الجهود ما هـو إلا تشـدق بالكلمات أكثر من كونـه عملياً. وينبغي أن ينتهـي ذلك وأن تحل محلـه تحالفات حقيقية. ونفس الشـيء يمكن أن يقال بشـأن التحالفات خارج الأمم المتحدة، لاسيما بين المؤسسـات المالية الدولية. وقد تحقق بعض التقدم في هذا الصدد، خصوصاً فيمـا يتعلق بالبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وإن كنا نرى أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً.

ثانيـاً، ماهـي الأدوات التي ينبغي للجنة أن تسـتخدمها لتوسـيع طاقاتها في وظيفة من وظائفها الرئيسـية الثلاث لكي يكـون لهـا أثر أكبر في الميـدان؟ من واقع تجربتنـا القصيرة في اللجنة، أدركنا الطاقات الهائلة على مستوى التشكيلة القطرية، الأمر الذي من الواضح أن له أثر إيجابي على أرض الواقع، وإن كان يمكن تعزيزه أكثر. وقيادة تلك التشـكيلات تؤدي دوراً حاسم الأهمية، ولذلك فإن اختيار رؤساء التشكيلات يستحق عنايـة خاصة. ولا ينبغي أن يقتصر الاختيار بالضرورة من بين مجموعة الممثلين الدائمين المعتمدين لدى الأمم المتحدة، ويمكن التفكير أيضاً في شخصيات بارزة من خارج المنظمة.

وصنـدوق بناء السـلام هو الأداة الأخـرى التي خلفت بوضـوح أثراً هاماً، ولـه قيمته كما أنه يعمل كمحفز للمهام الرئيسـية الأخـرى للجنـة. ولابد من توجيه نـداء إلى مجتمع المانحـين برمتـه لتغذية الصنـدوق بموارد جديـدة، لأننا نرى، وكما قال الأمين العام صباح اليوم، أنه أنجح عنصر في جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

ثالثاً، ما الذي يمكن للدول الأعضاء أن تسهم به، فرادى وبشـكل جماعي، لتمكين اللجنة وتقريبها من الوفاء بأهدافها الرئيسـية؟ فاللجنة، شأنها شـأن أي هيئة حكومية دولية، هي محصلة التوجيهات المسؤولة والدعم من جانب الدول الأعضاء والدعـم المسـتنير لأمانتها. وحـتى الآن، فإن طلبات توسـيع عضوية التشكيلات القطرية قد تصادمت مع القدرة المحدودة للأمانة للتعامل مع حجم أكبر من النشاط.

وبعبارة أخرى، يجب أن ندعم الأمانة العامة وأن نواصل دعـم مشـاركتنا الفعالة في هـذا المنتدى بتفـانٍ وحرص، بل أقول بتضحيةٍ أظهرتها العديد من البلدان على مدى السـنوات الخمس الماضية.

لقد أصبحت لجنة بناء السـلام واحدة من تلك الحالات الـتي نواجهها في كثير من الأحيان وتتصف بمتلازمة ''الكوب المملوء إلى النصف''. نحن نعتقد أن هناك إمكانية لملء النصف الآخر من الكوب الوارد في المثل وأن نحوِّل اللجنة إلى ما كان متوقعـا لهـا أن تكونه عندما اعتمد رؤسـاء دولنا وحكوماتنا نتائـج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١). ويقترح كل من تقرير الميسـرين المشـاركين للعام ٢٠١٠ والتقرير الأخير للجنة (S/2012/70) السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

السـيد فيناي كومار (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بكم، سـيدتي الرئيسة، في مجلس الأمن، وبتوجيه الشـكر للوفـد الكولومبي على تنظيم هذه المناقشـة المفتوحـة اليـوم. ونتوجه بالشـكر أيضـا إلى الأمـين العام، والسـفيرين غاسـانا ومؤمن، ونائب رئيس البنك الدولي على بياناهم القيمة. كما أود أن أسـجل في المحضر تقديرنا للورقة المفاهيمية المفيدة (انظر S/2012/511) التي قدمها وفد بلدكم، سيدتي، تأطيراً لمداولاتنا اليوم.

تختلـف طبيعة الصراعات اليوم اختلافاً كثيرا عما كانت عليـه في الماضي. فطابع كونها تنشـب داخل الدول، والحاجة إلى إدارة المـوارد الطبيعيـة، والجريمة المنظمـة العابرة للحدود الوطنيـة، والاتجـار غير المشـروع في المخدرات والأسـلحة، والأبعاد الإقليمية، كل ذلك يتطلب نهجاً قادراً على الاستفادة من مكاسـب الاستقرار. وبناء مؤسسات الحوكمة الأساسية، وتعزيـز فرص العمـل للشـباب، وكفالـة العدالـة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وتوفير الدعم الانتخابي وبناء الدسـتور من المهام التي تحتاج إلى مسـاعدة متماسكة ومتواصلة من جانب المجتمع الدولي. وهذا بدوره يتطلب إرادة سياسية، وتخصيص الموارد الكافية والاستعداد للمشاركة الطويلة الأجل.

هذا هو السـياق الذي تتضح فيه أهمية بناء السلام، الذي كان يوصف بأنه الحلقة الوسـطى المفقودة بين حفظ السـلام وإحلال السـلام الدائم. يعكس إنشـاء لجنة بناء السـلام قبل ستة أعوام رغبة جماعية من جانب المجتمع الدولي في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على أساس طويل الأجل في عملية انتقالها. وعلى الرغم من دورها الاستشاري، فقد قامت اللجنة ولجنتها التنظيمية بعمل يستحق منا الثناء في تعميم بناء السلام.

ونظرا للطائفة الواسعة من المهام التي يتوقع من اللجنة أن تقوم بإدارتها، فإنه ليس من المستغرب أن تواجه تحديات عدة. وفي نظرنا يمثل اسـتعداد المجتمع الدولي لتوفير الموارد الكافية الشرطَ الأول والضروري لنجاح جهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات.

ثانيـا، لا بد من المزيد من التماسـك بـين مختلف أجهزة الأمـم المتحدة تحت رعايـة اللجنة لتعزيـز قدرتها على المضي قدماً ببرنامجها. وفي هذا الصدد، أود أن أشـير إلى أن السـياق التنظيمـي لبناء السـلام ينقصـه التوحيد. فبعـض جهود بناء السلام تضطلع بها إدارة عمليات حفظ السلام، والبعض منها تضطلع به إدارة الشـؤون السياسـية، وهناك بعض آخر يتولى القيـام به نظام المنسـقين المقيمين التابع للأمـم المتحدة. ومن الواضح أن وضع السياسـات لبناء السـلام يحتاج إلى معالجته حالاً بالشكل المناسب في هذه المنظمة.

مـن المهم أيضا أن نأخـذ في الاعتبار أنه لا يمكن إحلال السـلام في المجتمعـات الخارجـة مـن الصراع مـا لم يتحرر المواطنون من الخوف والفاقة، وما لم تعمل مؤسسات الحوكمة على نحو فعال. تعتمد القدرة على الحوكمة الفعالة، في المقابل، على وجود المؤسسات التي تمكن هذه السلطات من الاستجابة بفعالية لتطلعات الشـعب. ومما يثبت هذه الحكمة السياسـية تجربةُ المجتمع الدولي في حفظ السلام وجهود بناء السلام على مدى العقدين الماضيين.

لذلك، نرى أن مؤسسات الحوكمة الأساسية هي مفتاح تحقيق السـلام المسـتدام. ويجب أن تكـون ذات جذور محلية بدلا مـن فرضها من أعلى. ومن وجاهتهـا المحلية وشموليتها يتأتـى الفـرق كل الفـرق في عملية الحوكمـة. ولذلك فمن المهم بالنسـبة للجنة أن توائم أهدافها مـع الأولويات الوطنية وأن تتأكـد من أن جميع الخطـط والبرامج تُنفذ في ظل القيادة الوطنية ومن خلال المؤسسـات الوطنية بحيث تصبح المكاسب مسـتدامة، وإن تكن بطيئة. يجب أيضا على اللجنة أن تستفيد من التجارب الأكثر ملاءمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية السـائدة في البلدان المدرجة على جـدول أعمالها. من التدابير

الفعالــة لقياس مدى نجاح جهود بناء الســلام نجاحُ اللجنة في تعزيز العمليات السياســية الشاملة والمصالحة الوطنية وإصلاح قطاع الأمن.

بناء السلام المرتبط ارتباطاً راسخاً بعملية السلام الشاملة قمــينٌ بتحقيق أفضل نتائج. ويتطلب ذلك من المجتمع الدولي أن يوفِّــر مســتوى ملائماً وقابلاً للتنبؤ مــن الموارد على مدى فترات طويلة. يجب أن يقترن ما نقوم به من أنشطة الدعوة بما يناسبه من الالتزامات في مجال الموارد.

تتوقــف قدرة الأمم المتحدة على مســاعدة المؤسســات الوطنية علــى مدى توفر المهارات والخبرات ذات الصلة بتلك المجتمعات لدى الأمانة العامة والصناديق والبرامج. ونعتقد أن اســتعراض الأمين العام للقــدرات المدنية يمثل خطوة نحو جعل تلك العملية شــاملة وذات صفة تمثيلية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الحنكة في التوظيف وفي عملية النشــر ليست شرطا كافيا لجودة الأداء في تقديم الخدمات.

يجب أن يحظى بالتقدير أولئك الذين يرغبون في اســتثمار حياتهــم في العمــل الميداني. فخــبراء منظمتنا الذين اكتســبوا رؤىً قيمــة بفضل الوقت الذي أمضــوه في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والســودان وغيرها مــن المواقع المحفوفة بالتحديات ينبغي أن يشكلوا محور جميع مساعينا. وفي الوقت نفســه، يجب أن تكون جهودنــا مدفوعة بالطلب وأن تتصف بالحــزق لكي تســتجيب لتغير الأزمنــة، لا مدفوعةً بالعرض. يجب تبســيط أساليبنا في اختيار ضباط الشرطة وضباط الجيش للإعــارة. لقــد أصاب الفتــور وســائل الاتصال مــع الدول الأعضاء وباتت بالية في هذا الصدد. ومن شأن الطابع التمثيلي لمؤسســاتنا أن يكفل الروح الجماعية لمشروعنا، بما في ذلك في إدارتي عمليات حفظ السلام والدعم الميداني.

في الختــام، أود أن أؤكد أن الهنــد، بصفتها عضواً عالمياً مســؤولاً يتمتع بخبرة واســعة في بناء الدولة تلائم جداً البلدان المدرجــة على جدول أعمــال لجنة بناء الســلام، لن تتقاعس في الاســتجابة لتحديات عملية بناء الســلام، بما في ذلك تحت رعاية لجنة بناء السلام.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، ســيدتي الرئيســة، على وجودكم بين ظهرانينا اليوم، وأشكر كولومبيا على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة عن بناء السلام. وأود أيضا أن أشــكر الأمين العام، ورئيس لجنة بناء الســلام، الممثل الدائم لبنغلاديش، وســلفه، الممثل الدائم لرواندا، وممثل البنك الدولي.

تعلن فرنســا تأييدها للبيان الذي ســيدلى بــه بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

نلاحظ اليوم أنّ على الرغم من اســتعراض عام ٢٠١٠، ما زال دور لجنة بناء السلام يخضع للتعريف. ولذلك، أود أن أدلي بثلاثة تعليقات على هذه المسألة.

أولا، يتمثل الدور الأساســي للجنة في أن تحدد، بالتعاون مع الــدول المعنية، الاحتياجات علــى أرض الواقع وأصحابَ المصلحــة المنخرطين أصلاً. من شــأن الاتصال مع العاملين في الميدان أن يقدم صورة للاحتياجات على أرض الواقع. ويقف العمــل المنجز في حالة غينيا مثالاً علــى ذلك. تقدم لنا عملية المســح التي اضطلعت بها لوكســمبورغ واليابان صورة دقيقة وقابلة للقياس الكمي لأوجه القصور القائمة والمشاريع اللازمة لمعالجتها. يستحق هذا المسح أن يتكرر في التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام.

ينبغــي أن يكــون تحديد المجالات الأكثــر إلحاحا نتيجة لحــوار معمّــق مع الدولة المعنية. ولتيســير هذا الحــوار، هناك مكاتب متكاملة لبناء الســلام في عدد من البلدان الخارجة من الصراع، مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوســطى. يجب أن تكون التشــكيلة القطرية المخصصــة التابعة للجنة على اتصال

وثيــق مع هــذه المكاتب، ويجب أن تتســم التبــادلات بينهما بالسلاسة. ولن يكون ذلك الحوار فعالا إلا إذا تعززت الروابط مع الميدان. وكما يتبين من الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، تفتقر لجنة بناء الســلام في بعض الأحيان إلى أن تكون مرئية في بعض دول المنطقة، خاصة في سيراليون.

وبمجــرد الانتهاء مــن العمل لتحديــد الاحتياجات، من الأهميــة بمــكان أن تتمكن لجنة بناء الســلام مــن الاضطلاع بدورها السياسي الداعم. فمن ناحية، يعد الحشد عنصرا هاما من المهام الموكلة إلى لجنة بناء الســلام، وخاصة لتعبئة الموارد. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تفتح اللجنة حوارا مع السلطات في البلــدان المدرجــة في جــدول أعمالهــا من أجــل مطالبتها بالامتثال لالتزامات محددة وإجراء متابعة مع النتائج في الميدان.

لا يعــد التوقيع علــى الالتزامات المتبادلــة أو خطط بناء السلام مع الدولة في حد ذاته كافيا لكفالة تنفيذها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، جرى تعليق خطة بناء السلام لجنوب السودان في الوقت الراهن نتيجة لتقشف الميزانية. وفي عدد من الحالات، لا تمتلك الدول الســبل اللازمة لتغطية نفقات جميع المشــاريع قيد التنفيذ والمشاركة بشكل كامل فيها. ولهذا فمن الضروري تحديد الأولويات وأن نكون واقعيين.

وأخيرا، فإن العنصر الأساســي لدور لجنة بناء السلام هو التنســيق. وقد صممت لجنة بناء الســلام كمنبر للتواصل بين مختلــف أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسســات المالية الدولية، التي تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. ويجب تطوير الشراكات معها. إن التنسيق مسعى طويل الأمد. وبغية ضمان استدامة التزام المجتمع الدولي، بُدِء بذل الجهود المختلفة الرامية إلى اســتعراض الموضوع، مثل، ضمن أمور أخرى، استعراض القدرات المدنية. وتأتي مســألة تنمية الشــراكة في صميم هذا الاســتعراض. ونعتقد أن هذا النهج يوفر لنا أفضل أمل لالتزام طويل الأمد.

يجــب على المجتمع الدولي ألا يحدد شــروطا تعتمد فيها الدولــة على غيرهــا بينما تكون في أمس الحاجــة إلى الدعم، بل شــروطا لتحقيق الانتعاش. ويعد صياغة العقود والاتفاقات خيــارا ممتــازا مثل الاتفاق الجديد للمشــاركة الدولية في دعم الدول الهشــة الذي أســفر عنــه منتدى ٢٠١١ بشــأن فعالية المعونــة، في بوســان، وانطــوي علــى تحديد التــزام دولة ما، وبالتالي يدرجها في المشروع. ويجب تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيــز انتعاش نســيج اقتصادي دائم على وجه الخصوص. وكان الحــدث غــير رسمي الــذي اشــترك في تنظيمه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام الذي عقد في حزيران/يونيو بشــأن الشراكات من أجل توفير فرص عمل للشباب في الدول الخارجة من النزاع مفيدا. وينبغي أن ينعكس ذلــك النهــج أيضا في الميدان في كل دولــة من الدول المدرجة على جدول لجنة بناء السلام.

وســوف أختتــم بياني مشــددا على أنه يجــب أن تعمل اللجنة، بغية تحقيق اســتجابة منســقة لحالات مــا بعد النزاع، واســتدامة أي عــودة إلى الســلام والاســتقرار، بوصفها آلية مرنة ومســتجيبة، تجمع بين جميع الأطراف معا في خطة عمل مشــتركة. لذا يجب علينا أن نتوخي اليقظة خاصة فيما يتعلق بمخاطر إضفاء الصبغة البيروقراطية على هذه المؤسسة الفتية.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحــوا لي أن أبدأ بتوجيه الشــكر لكم، وللســفير نيســتور أوسوريو ولوفدكم بأكمله على مبادرة اليوم الهامة التي جاءت في الوقت المناســب، وإعداد مذكرة المفاهيم الممتازة لمناقشتنا (S/2012/511، المرفق). اسمحوا لي أن أشكر أيضا الأمين العام علــى إحاطته الإعلاميــة، فضلا عن الرئيس الحالي والرؤســاء الســابقين للجنة بناء السلام ونائب رئيس البنك الدولي السيد فون أمســبرغ على بياناقم الثاقبة. اسمحوا لي أن أشــيد أيضا

بالأمين العام المساعد جودي تشينغ – هوبكيتز على عملها الهام على رأس مكتب دعم بناء السلام.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق في مناقشة اليوم.

نحن هنا اليوم لا لمناقشة التقرير السنوي الأخير للجنة بناء السلام فحسب (S/2012/70)، بل أيضا للتكلم عموما بشأن الطريقة التي يمكننا بها تعزيز دور اللجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص أثرها في هذا المجال. نرى أن لجنة بناء السلام لم تحقق بعد بالكامل إمكاناتها الكاملة. ما الذي يمكن عمله على نحو أفضل؟ تثير ورقة المفاهيم التي أعدتها الرئاسة الكولومبية أسئلة هامة. لا بد أن تكون مشاركة لجنة بناء السلام مع البلد مرنة ويجب أن تتطور على أساس التقييم المستمر. يجب أن تكون لدينا نهج محددة تستند إلى السياق، ولا يوجد نهج واحد يتناسب مع جميع الحالات. ومع ذلك، هناك ثمة نقاط ومبادئ شاملة تبدو مهمة بالنسبة لنا.

أولا، نحن بحاجة إلى توضيح دور لجنة بناء السلام، ووضع توقعات واقعية. يبدو أن كثيرا ما كان نجاح لجنة بناء السلام لا يقاس إلا بقدرتها على تعبئة الموارد وحشدها. تمثل تعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال حشد الجهات المانحة غير التقليدية، في الواقع دورا رئيسيا تقوم به لجنة بناء السلام. لكنه لا بد من توضيح أن دور اللجنة لا يقتصر على ذلك. إن تقديم الدعم السياسي إلى البلدان الخارجة من النزاع وتعزيز الاتساق بين الأطراف الدولية الفاعلة من المهام الأساسية الأخرى الواردة في القرارات التأسيسية التي أنشأت بموجبها اللجنة. ولذلك ترتبط أيضا أهلية الحصول على تمويل من صندوق بناء السلام بالتزام البلد الوطني بعملية بناء السلام السياسي. ولا يعد حشد الموارد مهمة منفصلة ومعزولة بل لا بد أن يسير جنبا إلى جنب مع عملية سياسية ذات مصداقية وخاضعة للملكية الوطنية. لا يمكن للجنة بناء السلام أن تنجح إلا إذا كان هناك التزام سياسي حقيقي من جانب الحكومة الوطنية في مسألة عملية بناء السلام السياسية.

ثانيا، لا يمكن أن يعمل الدعم السياسي الفعال إلى البلدان المدرجة في جدول لجنة بناء السلام إلا إذا كان هناك تعاون وثيق بينها وبين غيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان، أي الممثلين التنفيذيين والممثلين الخاصين للأمين العام. ويجب تحديد أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة بوضوح من أجل تجنب التداخل. وكان أول لقاء بين رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام، وممثلي الأمين العام للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، الذي انعقد في نيويورك في شهر أيار/مايو، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. من وجهة نظرنا، ينبغي أن يجري مثل هذا الحوار على أساس أكثر انتظاما. وتكمن الميزة النسبية للجنة بناء السلام مقارنة مع بعثات الأمم المتحدة في الميدان في هيكلها الحكومي الدولي، الذي ينبغي أن يسمح لها بإضفاء وزنا سياسيا إضافيا لممثلي الأمين العام.

ثالثا، يجب أن تستفيد لجنة بناء السلام بشكل أفضل من النفوذ السياسي لأعضائها الأفراد. إن الدول الأعضاء في لجنة بناء السلام بحاجة إلى أن تصبح أكثر قدرة على مساعدة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة في عملها. يتحمل أعضاء اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية للجنة مسؤولية دعم لجنة بناء السلام حتى تتمكن من إحداث تأثير حقيقي في الميدان. أنشئت لجنة بناء السلام كهيئة مؤلفة من أعضاء من مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك سبعة أعضاء في مجلس الأمن، ولهذا السبب على وجه التحديد يجلب هؤلاء الأعضاء وزنهم السياسي والخبرة من الهيئات الأخرى إلى أنشطة لجنة بناء السلام. ولا بد من زيادة تحسين الاستفادة من الطابع الحكومي الدولي للجنة بناء السلام من أجل دعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

رابعا، لا بد أن تحافظ لجنة بناء السلام على علاقة أقوى وأكثر انتظاما مع غيرها من الشركاء الرئيسيين في هذا المجال، خصوصا مع المانحين الرئيسيين مثل البنك الدولي والجهات الثنائية المانحة النشطة وغيرها من الجهات الدولية الفاعلة ذات الصلة. ولذلك أرحب بوجود السيد أمسبرغ فون نائب رئيس البنك الدولي في جلسة اليوم. ولقد اتسم بيانه بشأن تحسين التنسيق بين البنك الدولي ولجنة بناء السلام في حالات ما بعد النزاع بكل ما يبعث على الاطمئنان. نشجع الجانبين على الاستفادة الكاملة من إمكاناتهما للتعاون في المستقبل. ولن يتسنى الوقوف على الثغرات وأوجه التداخل إلا من خلال علاقة منتظمة وقوية، سواء كانت تلك الثغرات في الموارد أو في بناء القدرات المدنية.

خامسا، نعتقد أن ثمة حاجة إلى علاقات أكثر تفاعلية وديناميكية بين لجنة بناء السلام والمجلس. ونرحب بانتظام حضور رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام في جلسات الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى مجلس الأمن. وينبغي أن ينظر أعضاء المجلس أيضا، في رأينا، في دعوة رؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة، حسب الاقتضاء، إلى مشاورات مجلس الأمن المغلقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعمل على توسيع السبل غير الرسمية القائمة للتفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن خارج غرفة المشاورات. وفي هذا الصدد، أجرينا تبادلا مثمرا لوجهات النظر غير رسمي بشأن كل من بوروندي وليبريا. نعتقد أنه يمكن أن يستفيد المجلس من إجراء المزيد من التبادلات غير الرسمية لوجهات النظر.

يمكن للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام القيام بعمل أفضل في استخدام مزايا هيكلها الحكومي الدولي الفريد. يمكن أن تعمل بمثابة منبر مثالي لإرساء روابط أقوى بين التطورات التي تجري خارج إطار الأمم المتحدة، مثل أنشطة البنك الدولي، وأيضا مبادرات مثل الاتفاق الجديد للمشاركة الدولية في دعم الدول الهشة وجدول الأعمال الأمم المتحدة لبناء السلام. وبالمثل، يمكن أن تسهم لجنة بناء السلام في إرساء روابط بين بعض العمليات داخل الأمم المتحدة، على سبيل المثال بين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وخطة بناء السلام.

وبما أنني تولَّيت بنفسي رئاسة اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠، فإنني أُدرك تماماً فُرَص هذه الهيئة الحكومية الدولية الفريدة وتحدِّياتها وقيودها. لقد أنشأناها كلُّنا معاً بغية تحقيق سلام وتنمية أكثر ديمومة في البلدان الخارجة من النزاع. ولذا، فإنَّ مسؤوليتنا المشترَكة أيضاً هي أن نجعلها فعَّالة.

الرئيسة (تكلَّمت بالإسبانية): أُعطي الكلمة الآن لممثِّلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلَّمت بالإسبانية): يسرُّنا أن نراكم، سيادة الرئيسة، تترأسون هذه الاجتماع. إنَّ حضوركم معنا اليوم دليل على أهمية موضوع بناء السلام، وعلى الأهمية التي تُعلِّقها كولومبيا معنا جميعاً على إرساء أُسسٍ متينة ودائمة للسلام والأمن عَبْر التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

(تكلَّمت بالإنكليزية)

إنني أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي قام به في تعزيز بناء السلام، بصفته مكوِّناً أساسياً لأعمال الأمم المتحدة. كما أشكر السفيرين غاسانا ومؤمن على بيانَيهما بشأن أعمال لجنة بناء السلام ماضياً وحاضراً. كما أُرحِّب بحضور نائب الرئيس من البنك الدولي معنا اليوم.

واسمحوا لي أن أتناول ثلاث مسائل ينبغي أن تبقى موضع اهتمامنا في المستقبل القريب، وهي العلاقة بين لجنة بناء السلام والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة؛ والشراكة مع الجهات الخارجية الفاعلة؛ وتعبئة الموارد.

وكما ذكرَ متكلِّمون سابقون عديدون، فإنَّ توثيق الروابط المؤسسية للجنة بناء السلام مع مجلس الأمن والجمعية

العامـة والمجلـس الاقتصـادي والاجتماعي، يبقـى أحد أهمِّ تعهُّدات اللجنة. وهذا نتيجة طبيعية لتنوُّع التحدِّيات التي يتعيَّن عليها مجابهتها، ولضرورة حشـد الدعم السياسي من الأعضاء علـى نطاق أوسـع. ونحن مقتنعـون اقتناعاً خاصَّـاً بأنَّ لجنة بناء السـلام في وضع متميِّز لأداء دورها الاستشـاري لمجلس الأمـن، ولا سـيَّما في ما يتعلَّـق بالبلـدان المُدرَجة في جدول أعمـال كلتـا الهيئتين. وكما يدرك المجلـس تماماً، فإنَّ الأمن والتنميـة مترابطـان ترابطاً وثيقاً. ولجنة بناء السـلام مصمَّمة أصلاً لتقديم منظور شـامل بشـأن الأسـباب الجذرية للنزاع، وبشـأن التحدِّيات العديدة في سـيناريوهات مـا بعد النزاع. وينبغي النظر إلى نهج متكامل، يأخذ في الحسبان الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية، بصفتهما ركنَين للسلام المستدام، باعتباره قيمة مضافة هامّة للجنة بناء السلام.

والمزيج المتَّسق من أنشطة بناء السلام وحفظ السلام وسيلة فعَّالـة أيضـاً لضمان تَطابُق الاسـتقرار القصير المـدى مع قدرة أكـبر على مجابهـة التحديات الأمنية المتوسـطة والبعيدة الأجل. فكلَّمـا أُعِدَّت دولة مـا إعداداً أفضل لمواجهـة نزاع اجتماعي واقتصادي، تصبح أكثر قدرة على تفادي العودة إلى النزاع. وفي هذا الصدد، يمكن لمنظورات لجنة بناء السـلام أن تكون قيِّمة في مجـالات متنوِّعة، منها إصلاح القطاع الأمني، ونزع السـلاح، والتسريح وبرامج إعادة الإدماج؛ والإشراك الاقتصادي للمرأة؛ وعمالة الشـباب؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ واسـتعادة الخدمات الأساسـية والتنشـيط الاقتصادي. لذا، نأمل بأن يتواصل تعزيز التآزر بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، بما في ذلك من خلال الحوارات التفاعلية المتتالية، ومشاركة رؤساء لجنة بناء السلام في المناقشات التي تعني كلتا الهيئتين.

والارتقـاء بعلاقة أمـتن مع المنظمـات الإقليمية وبعثات الأمـم المتحدة ذو أهمية قصـوى لضمان منظـور أكثر عمقاً بشأن الوقائع الميدانية والمشاركة الوثقى مع أصحاب المصلحة المحلّيـين. ويوضح التقريـر السـنوي (S/2012/70) أنَّ مجمَّع شركاء لجنة بناء السلام قد اتَّسع مؤخراً. ويتعيَّن علينـا أن نحافـظ على هذا الزخم. وينبغـي التركيز على حالة المؤسسات المالية الدولية. إذ يبقى للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي دور محوري في مساعدة بلـدان ما بعد النزاع على تحسـين الإدارة الاقتصادية، وتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتحصيل الدعم المالي المُلِحّ.

وهذا مـا ينقلني إلى نقطتي الأخيرة، وهـي تعبئة الموارد. فكمـا نعلم جميعاً، يتعيَّن عادة على البلدان المُدرجة في برنامج لجنة بناء السلام أن تتغلَّب على الأوضاع التي تُثير لدى المانحين والمستثمرين والمؤسسـات الدولية تصوُّرات بمخاطرة شديدة. ودَورنا أن نساعدهم على إيجاد السبُل لزيادة مستوى الاهتمام مـن جانب المجتمع الدولي، وتوفير المـوارد الضرورية لتطوير القدرات الوطنية وصَون الاستقرار.

وإننا نأمل في أن تكون مناقشـات اليوم خطوة إضافية في تعزيـز العلاقة بين لجنة بناء السـلام ومجلس الأمن. كما نتوقَّع لها أن تسـاعد اللجنة علـى أداء دور أكثر جدوى في منظومة الأمم المتحدة.

والبرازيل، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو القطرية المخصصة، فضلاً عن كونها عضواً في اللجنة التنظيمية، تؤكِّد التزامها بجهودنا المشـترَكة لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

الرئيسـة (تكلَّمت بالإسـبانية): هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي. ونظراً لتأخر الوقت، فإنني أعتزم، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.